نحو طلائع إسلامية واعية

ماذا يريد الأنبا شنودة

د. محمد يحيى

كتاب المختار

نحــو طلائع إسلامية وعيــة

ماذا يريد الأنبا شنودة

د. محمد يحيى

كتاب المختار

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمة

يضم هذا الكتاب مجموعة من المقالات نشرت فى مجلة المختار الاسلامى على مدى الأشهر الأخيرة من عام ١٩٨٦ والأشهر الأولى من عام ١٩٨٧ باستثناء مقالة «ياأقباط مصر لاتسمعوا لدعاة العلمانية» التى نشرت فى نفس المجلة عام ١٩٨٥ وبالتحديد فى شهر أكتوبر من ذلك العام . ويجمع هذه المقالات أنها جاءت كردود أفعال للكثير من التصريحات والتصرفات والتطورات التى شهدتها الساحة المصرية فى تلك الفترة حيث كان من الضرورى مواجهة العديد من الاستفزازات التى صدرت من جهة الأصوات اللادينية التى دفعت إلى الإعلام الرسمى والمسمى بالمعارض لتؤدى أدواراً محددة فى مخطط التصدى للإسلام الذى يحكم حركة الحكم المصرى بعد معاهدات الصلح مع العدو اليهودى المغتصب .

كان من الواضح للجميع فى السنوات التى أعقبت عام ١٩٨١ أن جبهة تضم الحكم والتيارات اللادينية أخذت فى التشكل والتحرك لمواجهة التيار الإسلامى لطليعة الشعب المسلم فى كفاحه ضد الإستعمار الأجنبى واللادينية والتخريب والطاغوتية . وقد اعتمدت هذه الجبهة فى تحركها على أدوات الإعلام والأمن والتدخلات الإدارية المباشرة والمناورات السياسية لإجهاض الحركة الإسلامية وعزلها عن الجماهير بهدف الإنفراد بالشعب المسلم ودفع عملية قهره وإستغلاله

وإخراجه من دينه إلى الضياع . ومع تزايد صلابة وقوة وإتساع الحركة الإسلامية كان مخطط المواجهة اللادينية يتصاعد ويشتعل بإزاء القمع والإرهاب الأمنى .

وتواكبت مع الحملات البوليسية المعروفة عملية تكتل سياسى تم فيه إحياء تيارات وشخصيات تنتمى إلى العهد الناصرى الطاغوتى أو إلى لادينية النصف الأول من القرن البائدة أو إلى الشيوعية العميلة لموسكو والتى إستدعى العديد من رموزها من الخارج وإلى اليمين المصرى العلمانى المنقرض . ووصلت هذه التحركات إلى حد الإعلان أكثر من مرة خلال الأعوام الماضية عن الرغبة فى تكوين جبهة أو تجمع لا دينى يواجه الإسلام . وكان من الطبيعى والمتوقع أن تتجه هذه المناورات السياسية إلى إحياء ورقة سبق لعهد السادات أن تلاعب بها فى سنواته الأخيرة وهى ورقة الطائفية الصليبية التى تمثلها عناصر مشبوهة التحالف مع القوى الخارجية شديدة التعصب ضد الإسلام .

ولكى يستقيم للمخططين إستغلال هذه الورقة الأخيرة كان لابد من تدبير وإخراج مسرحى معين . فمنذ عام ١٩٨٤ ومابعده أخذت أصوات لادينية وقحة تلعب على وتر الفتنة بإثارة الأقباط ضد المسلمين بدعاوى شتى من بينها أن تطبيق الشريعة الإسلامية سيحول الأقباط إلى مواطنين من الدرجة الثانية ويضيع حقوقهم . وكانت هذه الدعاوى لاتهدف إلى الحق والحقيقة ومعالجة أى مشاكل موجودة أو توجد بقدر ماكانت تهدف إلى إيغار صدور الأقباط على

المسلمين ولاسيما على دعاة الإسلام والحركة الإسلامية . كما كانت تهدف كذلك إلى تبرير ضرب الحكم للتيار الإسلامى ودفع الأقباط إلى الإحتماء بالتيارات اللادينية والإلتصاق الخاضع المطيع لقيادات روحية متعصبة توهمهم مع اللادينيين بأنها هى القادرة على حمايتهم من الخطر الإسلامى الذى روج له أعداء الإسلام .

وبعد أن تمت المراحل التمهيدية من هذه الخطة الهادفة إلى ضم الأقباط بالتخويف والخداع وإستغلال تيارات التعصب إلى الجبهة المعادية للإسلام فوجىء الكثيرون فى الأشهر الأخيرة من عام ١٩٨٦ والأولى من العام الذى تلاه بالأنبا شنودة رئيس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية يخرج إلى ساحة العمل الإعلامى والسياسى مرة أخرى بعد إعتكاف وعزلة ظاهرية استمرت عدة سنوات . وقد دشن عودته بعدد كبير من الأحاديث الصحفية التى لم تخل من الإستفزازات لمشاعر الشعب المصرى المسلم ومن الأقوال والتلميحات غير الحصيفة . وأتبع الأنبا هذه السلسلة من الأحاديث ببعض الأعمال التى تدخلت فى باب ما يمكن تسميته بالعلاقات العامة والتى بلغت ذروتها خلال شهر رمضان ١٤٠٧ (الموافق لمايو ١٩٨٧) فى العديد مما وصف بمآدب الإفطار التى أقيمت فى الكنائس وحضرها كبار رجال الدولة ومشايخ الحكومة وأشباههم . ولم تكن أعمال العلاقات العامة هذه بكافية لتغطى على مجموعة من الأحداث المريبة التى وصفت بالفتنة الطائفية حدثت خلال شهرى مارس

وإبريل من عام ١٩٨٧ . وكانت الشبهات فيها قد وصلت إلى حد دعا بسياسى بارز هو الدكتور نعمان جمعة السكرتير العام المساعد لحزب الوفد إلى أن يتحدث فى مقال له بجريدة حزبه فى أوائل شهر مايو عن إحتمالات قوية لوجود تنسيق بين الحكومة المصرية وقيادات من الكنيسة القبطية وراء هذه الأحداث الطائفية التى فسرها بالرغبة فى إيجاد مبرر للنيل من الحركة الإسلامية وإفساد فرصها الإنتخابية فى إنتخابات مجلس الشعب التى جرت فى السادس من إبريل فى نفس العام .

وإذا كانت شهادة الدكتور جمعة لا يرقى إليها الشك فإنها فى الواقع غير ضرورية لمن يتابع التاريخ المصرى القريب ولاسيما منذ أوائل السبعينات حيث كانت لنفس القيادات التى ألمح إليها الدور الأكبر فى إشعال الفتن الطائفية ونعرة التعصب التى تبدت فى حادثة الخانكة عام ١٩٧٢ أو فى أحداث المنشور الكنسى المشهور الذى وزع فى أواسط تلك الحقبة متضمناً مطالب معينة ومحدداً خططاً بعينها للنيل من أوضاع مصر المسلمة . وقد وضعت نصب عينيها إستغلال هذه النزعة المتعصبة الطامحة لدى القيادة الكنسية فى ضرب التيار الإسلامى فأملت لها وتركت لها الحبل على الغارب تدبر مظاهر الإستفزاز التى تحولت إلى عنف غير مفهوم موجه ضد المصريين العاديين فى حادثة الزاوية الحمراء عام ١٩٨٠ . وكان الهدف من هذا الترك للنزعة المتعصبة هو إتخاذ إستفزازاتها أداة ومبرراً لضرب التيار الإسلامى وحده .

إلا أن القضاء المصرى النزيه العادل ممثلاً بالحكمة الإدارية التى نظرت قضية مطالبة الأنبا شنودة بالعودة إلى منصبه فى أوائل الثمانينات بعد أن عزله السادات منه عام ١٩٨١ فى تحرك يستهدف الموازنة الظاهرية مع الضربة المؤثرة الموجهة للحركة الإسلامية ـ وضع هذا القضاء النقاط على الحروف حيث رفض مطلب الأنبا وأكد مشروعية قرار العزل بناء على معلومات وثائقية قدمها محامو الحكومة تثبت على الأنبا تجاوزات جسيمة لكنها لم تحل دون عدم مساءلته بل ودون عودته إلى منصبه فى وقت لاحق . ومن اللافت للنظر أن هذه المخالفات والتى أقنعت الهيئة القضائية بعدم أهلية أو أحقية الأنبا شنودة فى العودة إلى منصبه لم يقتنع الحكم الحالى على ما يبدو إلا بالعكس بأن يعود الرجل إلى هذا المنصب . وكان من المظنون أن يكتفى بذلك لا أن يعود إلى ممارسة سلوكيات تقرب من تلك المخالفات السالفة أو تزيد عليها كما ظهر من تصريحات وتصرفات الفترة المشار إليها ومنها إثارة الشكوك حول موضوع تطبيق الشريعة والتلميح برفضه مع الطعن فى بعض جوانب هذه الشريعة كما سيتضح من قراءة إحدى المقالات الردود فى هذا الكتاب .

وهنا تدخل نشاطات الأنبا شنودة الأخيرة فى إطار التحرك اللادينى الذى وصفته فى أول هذه المقدمة . وإذا كان عنوان هذا الكتاب هو «ماذا يريد الأنبا شنودة ؟» فإن هذا لا يعود إلى أنه هو موضوع الإهتمام الرئيسى بالمواجهة هنا وإن كانت المقالات الثلاث الأولى مكرسة للرد على تصريحات صحفية أدلى بها . إن الإهتمام

الأول لهذا الكتاب هو التنبيه على خطورة الأطروحات والتحركات اللادينية الساعية إلى إستثارة الأقباط ضد المسلمين وضمهم إلى صف الجبهة المعادية للإسلام وإستغلالهم لضرب الحركة الإسلامية مع وعدهم بالحماية من خطر إسلامى مزعوم وجذب العناصر القيادية وغير القيادية بالمكاسب التى ستعود عليهم من المشاركة فى هذه الخطة سواء أكانت مكاسب سلبية ناتجة عن ضرب الطليعة الإسلامية أم مكاسب إيجابية كتلك المتضمنة فى المطالب التى نسمع عنها من وقت إلى آخر فى المنشورات الشهيرة أو كتابات اللادينيين .

ويهدف هذا الكتاب إلى رفض مقولة أن القيادات والتيارات المتعصبة تمثل الأقباط أو تتحدث عنهم وكأننا فى عهود الاقطاع والقبلية حيث ينطق زعيم القبيلة وسيد القرية باسم البدو أو أقنان الأرض هذا إلا إذا شاء سائر الأقباط أن يكون الوضع كذلك . وهو يهدف إلى رفض توجيه الإتهام إلى الحركة الإسلامية زوراً بأنها هى المسئولة عما يوصف بالفتن الطائفية ثم تمنع من حق الرد على هذه الاتهامات الغوغائية وتضرب بقسوة وهمجية بقوة هذه الإتهامات الباطلة . وهو يهدف إلى فضح وفك الجبهة اللادينية ودعوة الأقباط إلى البعد عنها . ولتحقيق هذه الأهداف وتوضيح الخطوط العامة للحركة الإسلامية رأيت جمع هذه المقالات ورتبتها على النحو التالى .

تتعلق المقالات الثلاث الأولى بردود على أحاديث صحفية وتصريحات أدلى بها الأنبا شنودة لصحف ومجلات محلية بينما تدور

المقالتان الرابعة والخامسة حول التعليق على أحداث وصفت باسم الفتنة الطائفية . وتسلط المقالة السادسة الضوء من الناحية النظرية على ما يسمى عادة بمشكلة الأقليات غير المسلمة فى البلاد العربية الإسلامية وذلك من زاوية لا يلتفت إليها أحد من المشغولين بالهجوم على الحركة الإسلامية أو من الكتاب الموصوفين بأنهم مفكرون إسلاميون عصريون أو مستنيرون . أما المقالة الأخيرة فهى تلخيص للموقف حسبما أراه ودعوة للأقباط إلى عدم الإنخداع بدعاوى اللادينيين والجرى وراءها .

وأرى أن هذه المجموعة تقدم أساساً للمناقشة والتفكير فى صفوف الحركة الإسلامية بصدد مواجهة للمؤامرة العامة ضد الإسلام المعروضة من خلالها وإذا كانت هذه المقالات تتسم بالإيجاز والسرعة فإنها تعرض الأفكار الأساسية ويمكن للقارىء الواعى المهتدى بنور الإسلام والغيرة عليه أن يضيف إليها من فكره وتدبره التفاصيل والتفريعات والتطبيقات لهذه الأفكار . وإننى إذا أقدم هذه المجموعة إلى القارىء المناضل على درب الإسلام وأضعها فى كتاب آملًا أن تكون إسهاماً متواضعاً فى فكر الحركة الإسلامية ووضعاً للأمور فى نصابها الصحيح لاسيما وقد استغل موضوع الفتنة الطائفية المزعوم فى دفع المسلمين المصريين إلى حالة من الشعور بالنقص والغضب والرغبة فى الإعتذار عن إخوانهم بغير داع والتكفير عن جرائم موهومة مدعاة من خلال التنازل عن أحكام الدين وشريعته . ولعل

هذا هو أخطر تداعيات هذه التحركات اللادينية المتعصبة ، أى أن يتحول شعب بأسره إلى ضحية إبتزاز للمتعصبين من ناحية وأعداء الإسلام من ناحية أخرى بحيث يوضع على طريق التخلى عن دينه وإسقاط رحلة تأكيد الإيمان والهوية إسترضاء لإتجاهات مشبوهة .

وأسأل الله أن يوفق ويقبل العمل ويهدى إلى الرشد ويسدد الخطى .

د . محمد يحيى

القاهرة ٢ يونيو ١٩٨٧

فى ٢٧ نوفمبر الماضى طالعتنا جريدة الأخبار بحديث للأنبا شنودة جرى على غير المعهود من أحاديث الأنبا أو حتى أحاديث مشايخ الأزهر والمفتين التى تنشر عادة فى المناسبات الدينية أو إبان الفتن الطائفية ! وقد اختلف هذا الحديث أيضاً عن الحوارات التى تجريها الصحف الحكومية مع المشايخ الرسميين على فترات جد متباعدة والتى تدور حول العموميات وتهدف عادة إلى تأكيد مواقف الحكم من قضايا محددة كإدانة الجامعات الإسلامية أو حزب صدام ضد إيران أو معاهدة الصلح مع إسرائيل . كان حديث الأنبا المشار إليه سياسياً بحتاً وفى صميم قضايا معينة فرض على الإعلام حجب الرأى الإسلامى فيها وتشويهه .

حـــول حـــديث الأنبـــا

إلا أن أبرز مالفت الإنتباه فى الحديث كان طبيعة الأسئلة الموجهة للأنبا وكيفية صياغتها التى جاءت لا للإستفزاز أو الإلتواء بالحديث ناحية تفيد مواقف الحكم أو تدفع إلى إحراج المتحدث كما يحدث عند إجراء أحاديث مع مشايخ رفيعى المنصب بل جاءت متحفزة ضد المسلمين (أغلبية الشعب المصرى) ومعبرة عما يريد البابا نفسه قوله

وبلغة لايمكن إلا أن تصدر منه شخصياً ، كما جاءت هذه الأسئلة فى صميم القضايا التى يريد البابا أن يتحدث عنها وكأنها كتبت بقلم ثم أعطيت للصحفى الذى أجرى الحديث لتنسب إليه . ومن ذلك فإن الصحفى الذى أجرى الحديث يذكر عبارات وأفكار البابا نفسه فى أسئلته ثم يترك له الرد ليتولى الأنبا تكرار نفس العبارات والأفكار كما حدث فى قول الصحفى إن مصر تكون عنصراً واحداً وليس عنصرى الأمة (حسب القول السائد) وعن إثارة قضية مايسمى بالكتب المشتركة وهي فكرة الوحيد الذى طرحها فى مصر البابا نفسه وماتت فى مهدها .

ولا يظن البعض أننا نقصد هنا شكليات سطحية وإنما نلفت النظر إلى الفارق الجوهرى بين معاملة أرفع المراتب الدينية لعقيدة هذه الأمة وبين المعاملة الخاصة جداً التي يلقاها الأنبا شنودة فى هذا الحديث أو بالأصح فى هذا المقال المكتوب على شكل حديث ، ونشير إلى أن شيخ الأزهر المعين من الحكومة وعلى عينها لا يستطيع أن يبدى الرأى فى صحيفة رسمية حول نفس القضايا التى أثارها البابا بل لا يسمح له بالرد مثلما فتحت الصفحة الثالثة للبابا ليرد على إتهامات قديمة ويحييها من جديد من حيث أراد نفيها .

يقول البابا فى رد على قضية تحديد النسل التى أثيرت مؤخراً فى صحيفة النور وغيرها (وهذا هو أحد أهداف الحديث) إن الكنيسة القبطية لم تقف ضد تنظيم النسل الذى أصبح ضرورة قومية وأن أسقفية الخدمات العامة تضم قسماً للأسرة ينشر الوعى بتنظيم الأسرة فى البلاد بالتعاون مع الهيئة الدولية لتنظيم الأسرة . وهذا الكلام يحتاج إلى ردود متسعة جداً . فهل هي فتوى من البابا لصالح تنظيم الأسرة أو تحديد النسل ؟ ولمن توجه هذه الفتوى على صفحات الأخبار ؟ هل هى موجهة للمسلمين بمعنى أن حجتكم فى معارضة تحديد النسل بالإشارة إلى إكثار الغير نسلهم باطلة بعد أن خرج الرئيس الدينى لهؤلاء بفتوي لا تبيح تحديد النسل بل تقول إنها لا تعارضه وهى فتوى فى الظاهر قد تقابلها تعليمات أخرى مخالفة فى الباطن كما يذهب البعض ؟

ويقول الأنبا إن المسيحية فيها رهبنة وبتولية ونسك وأظن أن هذا القول فيه من الاستخفاف بعقول القراء الشيء الكثير لأن هذه الرهبنة والبتولية والنسك لم تمنع بابا روما من الدعوة المضادة والهجوم الشديد والدائم والدائب على فكرة تنظيم الأسرة وقد ردد هذا الكلام فى أستراليا فى نفس اليوم الذى أجرى فيه الأنبا شنودة حديثه . ولا ينكر أحد أن الكنيسة الكاثوليكية ومجلس الكنائس الأفريقى ، والكنيسة القبطية أكبر أعضائه ، يقفان ضد تحديد النسل ويحرمانه ويشجعان على الإكثار نفسه ولم نسمع أن الكنيسة القبطية قد عارضت تعاليم المجلس الأفريقى فى هذا الصدد .

ونحن نستغرب أشد الإستغراب أن يحشر سؤال وجواب فى مثل هذا الموضوع فى حديث الأنبا لأنه يثير الشكوك ولا يهدئها على

طريقة يكاد المريب يقول خذونى . فما هو شأن الأمة المصرية إن كانت الكنيسة القبطية تؤيد تحديد النسل أو تعارضه . إن المسلمين وهم يعارضون هذه الدعوة لا يعارضونها لأن الأقباط يؤيدونها أو لأن الأقباط أيضاً يعارضونها وإنما هم يرفضونها إستناداً لأحاديث صريحة لنبيهم وإستناداً إلى الصهاينة وهم العدو المشترك للمسلمين والأقباط يزيدون أعدادهم ويخشون من تزايد أعداد الأمة المصرية المسلمة فى غالبيتها والتى ترفع لواء الجهاد ضدهم . غير أن كاتب الحديث أياً كان على قدر من سوء النية أو الخبث بحيث خيل له أن المسلمين يعارضون تحديد النسل خوفاً من الأقباط فأراد أن يأتى برأى لزعيم الأقباط الروحى يؤيد الدعوة كى يخدم سياسة الدولة بطمأنة المسلمين . لكن هذا التصرف زاد الطين بلة إذ أضفى طابع الحساسية والريبة على المسألة وهو لم يكن فيها من قبل ودفع بالأنبا إلى الإدلاء بتصريحات لا تتفق مع الواقع المشهود ولا مع مواقف المسيحية عموماً أو مجلس الكنائس الأفريقى .

ولسنا ندرى ماهى وظيفة الخدمات العامة أقسام الأسرة والقيام بنشر الوعى بتنظيم الأسرة فى كافة أنحاء البلاد بالتعاون مع هيئة أجنبية كما ذكر البابا بالنص فى حديثه : إن هذه المهام من واجبات الحكومة والدولة وليست من واجبات هيئة دينية روحية ليست مكلفة فى حدود تصورنا بدور وزارة الشئون الاجتماعية أو وزارة الصحة أو جهاز تنظيم الأسرة . وإلقاء الضوء على هذا الجانب من نشاط الكنيسة لا يفيد إلا هؤلاء الذين يقولون إنها تحولت إلى دولة داخل

الدولة مشيرين إلى أسقفيات الخدمات العامة والتعليم ـ الخ .. ولم يقل أحد إن الأقباط بالذات محرومون من الخدمات العامة حتى ينشأ لهم جهاز يقوم بذلك ، فأجهزة الدولة تقدم الخدمات للجميع ومثل هذا الطرح قد يعطى الإنطباع بوجود تكتل من نوع ما أو سعى إلى وضع ممتاز . وهذا النشاط الممتد على طول البلاد قد يثير شكوكاً من نوع آخر حول طبيعة الخدمات التى يقدمها قسم الأسرة هذا للجميع وهل هى مثلا «نفس» الخدمات بالنسبة للجميع أم أنها قد تأخذ عند فئة صورة تنظيم الأسرة وعند الفئة الأخرى صورة مساعدات للأسر الموجودة فعلا كبيرة أم صغيرة .

ويخصص الأنبا جزءاً كبيراً من حديثه لنفى تهمة ذكرها الصحفى الذى قيل إنه أجرى الحديث من أن الكنيسة القبطية تدعو إلى إنشاء دولة قبطية فى أسيوط . والحقيقة أن هذا جهد ضائع لم يؤد إلا إلى إحياء مقولات ذكرت منذ فترة وتسلط الضوء عليها مرة أخرى . ومادامت هذه التهمة المجهولة قد أعيدت إلى الأذهان على لسان رجل لا يرقى الشك إليه كمتطرف إسلامى فيجدر بنا أن نشير إلى أن الحركة الإسلامية لم تكن هى مصدر هذا الإتهام بل تقارير علمية وصحفية أمريكية وصلت مصداقيتها إلى حد دفع بأستاذ مصرى كبير ينتمى إلى التيار القومى العربى إلى أن يضمنها فى كتاب صدر له عام ١٩٨٠ . وهو وغيره كثيرون لا يتهمون الكنيسة القبطية بل يتهمون إسرائيل وأمريكا بالعمل على تفتيت مصر إلى دويلات طائفية وعنصرية إحداها قبطية

والأخرى نوبية أسفل منها . إذن فالمتهم الأول هو الدول الاستعمارية وهذه تهمة يرددها الجميع فى مصر وعلى المستوى العالمى بل يؤكد العلمانيون مثلًا إنها إحتمال واقع ويستخدمونها كسلاح ويشهرونه فى وجه التيار الإسلامى كلما أراد العمل على تطبيق الشريعة .

ونحن نحمد للأنبا شنودة نفيه لهذه التهمة التى لحقت فى الحقيقة بقيادة الكنيسة والعناصر المتعاونة مع الغرب كما أن تأكيده على مشاعر الأخوة والمودة هو المتوقع ممن كان فى منصبه وإحساسه بالمسئولية وهو موضع تقديرنا . غير أننا نلاحظ أن الأدلة التى عرضها لنفى فكرة قيام دولة قبطية هى مع الأسف أدلة لا تفيد النفى بقدر ما تحتمل الجدل . فهو يقول إنه من غير المعقول أن ينحصر الأقباط تاركين سائر تاريخهم فى أماكن أخرى من البلاد مثل وادى النطرون . والحق أن تفاصيل الدولة المزعومة لا تقتصر على أسيوط كما جاء فى الحديث بل تمتد إلى أجزاء من الفيوم والقاهرة وصولًا إلى وادى النطرون بالذات كممر حيوى إلى الاسكندرية عاصمة الدولة المقترحة ومقر الكنيسة الأصلى مع وجود ممر بحرى آخر ناحية البحر الأحمر فى نفس منطقة الأديرة الحالية : كذلك فإن قداسته يقول إنه من غير المعقول أن تنقسم مصر إلى ثلاث دول وهو نفس قول من قالوا بإستحالة تقسيم ألمانيا منذ أربعين عاماً أو كوريا وفيتنام منذ أقل من ثلاثين فعندما تلتقى إرادات دولية جامحة ومدعومة قد يحدث ماليس فى الحسبان كقيام إسرائيل على وجه المثال .

وعندما يتحدث الأنبا عن رأيه فى تطبيق الشريعة الاسلامية كنا

نتصور أنه سيلتزم بالدستور والاجماع الشعبى فى هذا الصدد لكنه يأتى بموقف جديد تماماً يحتاج إلى وقفة حاسمة . يقول إن هذا التطبيق هو الآن موضع حوار بين المسلمين «ونحن» ننتظر نتيجة هذا الحوار . وإذا كان الأنبا يقصد بكلمة «حوار» الجدل أو الإختلاف فإن هذا غير صحيح لأن الذى يجادل فى ذلك وبعمالة واضحة لأعداء الإسلام فى الداخل والخارج هم العلمانيون الخارجون عن ربقة الإسلام بإعترافهم أنفسهم والذين يدخلون فى عداد «أشقائنا المسلمين» . ثم يقول البابا إن المسيحيين بحاجة إلى طمأنة من أنهم لن يتحولوا إلى مواطنين من الدرجة الثانية .

ويؤسفنا أن يردد نفس عبارات اللادينيين . وإذا كان من حقه وحق المسيحيين أن يطلبوا الإطمئنان والثقة فقد كنا نظن أن السبيل إلى ذلك هو الحوار مع الإسلاميين المخلصين والإستماع حول هذا الموضوع . ويضيف أنه طلب إدخال مادة فى الدستور تنص على أنه لا إكراه فى الدين للمسيحيين وأن شرائعهم تطبق عليهم فى مسائل الأحوال الشخصية مشيراً إلى أن الدستور الإسلامى الإيرانى يعترف بحقوق الأقليات .

ولا نبالغ إذا قلنا إن البابا شنودة يفجر هنا أخطر قضايا فجرت فى مصر فى السنوات الأخيرة ، إنه يقول كلاماً مذهلًا ومدهشاً إلى درجة لا نستطيع معها أن نكتم فرحتنا البالغة به . إنه يؤكد أن الثورة الإيرانية الاسلامية تضرب النموذج لحل مشكلة الأقليات ويسقط بذلك كل

كتابات عملاء الغرب والشرق واللادينيين المشككة فى الحكم الإسلامى . فها هو زعيم روحى مسيحى بارز يشهد للثورة الإسلامية التى يهاجمها الكل فى مصر حتى مشايخ السلطة .

ثم أن البابا يسَير بنا فى طريق الدهشة فيطلب أن ينص فى الدستور على مبادىء إسلامية صميمة مثل «لا إكراه فى الدين» وأن يحكم أهل الكتاب بشرائعهم الخاصة فى مسائل الأحوال الشخصية متمتعين بالمساواة الكاملة مع باقى المواطنين . وهذه هى عين المبادىء الإسلامية الشرعية ولا حاجة إلى النص عليها فى الدستور مادام الدستور قد نص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع وهذه من مبادىء الشريعة . فقط نشير إلى أن البابا بهذا الإقرار بالشريعة الاسلامية والتجربة الايرانية والاشادة بفضلهما فى حماية الحقوق يسقط كل دعاوى اللادينيين الذين نصبوا من أنفسهم بالباطل متحدثين باسم الأقباط . ونعيد التأكيد على أن حق المسيحيين المعترف به فى الطمأنة على أوضاعهم فى ظل تطبيق الشريعة يجب أن يتجاوز أساليب الإضراب (كما حدث عام ١٩٧٩ وفى ظل رياسة الأنبا للكنيسة) أو العزوف عن اللقاء مع الاسلاميين رغم كل دعاوى المحبة والمودة أو الاستماع إلى أكاذيب وأراجيف وشائعات اللادينيين .

ويحتفظ الأنبا بمفاجأة لطيفة قرب نهاية حديثه حيث يقول : ولعلنا نذكر فى أحكام الشريعة الآية القرآنية التى تقول : **«وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون»** (سورة المائدة ٤٧) . وهذه هى نفس الآية التى تحتم على

المسلمين أن يطبقوا أحكام الشريعة وبالتالى فلا لحوار بينهم بمعنى الخلاف بل هو كما يعلم الأنبا هجوم من أذناب اللادينية ضد الدين عموماً وجدل لا طائل ورائه وحرب على الإسلام . فلا خوف هناك على الشريعة أو أحكامها وأقصى ما يمكن أن يكون هو تشاور حول أساليب التطبيق وكيفياته وهو تشاور لا يضير المسيحيين بل لعلهم يدخلون فيه بمل الإنتظار كما يقول لا سيما وأنه بوعى وعلم يطلب الطمأنة لهم فلا يجدها إلا فى أحكام الشريعة ونصوص دستور الثورة الاسلامية وآية عزيزة على قلب كل مسلم بل كل مؤمن توجه إليه الدعوة بالحكم بما أنزل الله فى الإنجيل بما فى ذلك الايمان بالنبى الرسول الأمى الذى يجدونه مكتوباً عندهم فى التوراه والإنجيل وإتباع البشرى بمحمد ﷺ وهو المغزى .

لكننا نجد أنفسنا مضطرين للإختلاف مع الأنبا فيما ذهب إليه فى نهاية حديثه حول الكتب المشتركة التى يقترح أن تتعرض لنقاط التلاقى بين الدينين ويحددها فى الإيمان بوجود الإله الواحد والحياة الآخرة والثواب والعقاب والنبوة والمعجزات والفضائل . ويدرك الأنبا أن هذه ليست نقط إلتقاء إلا على المستوى اللفظى فقط وحتى فى هذا نظر لأن جزءاً من النبوات والمعجزات (النبى محمد عليه الصلاة والسلام والقرآن) موضع عدم إيمان من المسيحيين ، كما أن مفهوم الإيمان بالإله الواحد ليس مشتركاً بين الدينين كما يعلم أبسط العامة . وبالنسبة لنقاط «الإلتقاء» الأخرى التى ذكرها فمن

الواضح . أنها جد مختلفة ماأن نبدأ فى ذكر التفاصيل الأولية حولها وحول سياقها والمفاهيم العامة التى تحيط بها . ومن هنا فإن مثل هذه الكتب المشتركة التى يقترحها الأنبا شنودة تلتقى فى حقيقة الأمر مع مايطالب به اللادينيون (وهو مانفذ فعلا فى بعض بلدان إسلامية محكومة بنظم علمانية مثل إندونيسيا) من إلغاء تدريس وممارسة الدين فى المدارس لصالح مادة مبهمة غامضة مجردة غير فعالة كمادة الأخلاق أو التربية وماشابه ذلك فى الأسماء . ومثل هذه الكتب تكون على درجة من التسطيح والعمومية ينعدم معها كل أثر لها مع شعور من تلقى عليهم دروسها بأن هناك وراءها شيئاً مخفياً عنهم يحرم قوله أو التفكر فيه أو معرفته مما يؤدى إلى تنفيرهم من الدين وتحويله إلى كم يهمل وراء الظهر وهو عين مايريده اللادينيون وماكان ينبغى أن يعارضه من موقع منصبه «الدينى» .

ولا يعتقد البعض (وهو ماأظنه فى تفكيرهم) أن مثل هذا التسطيح والإبهام والعلمانية المستترة فى ثوب الحديث عن فضائل غامضة لاتفصيل لها ستكون ضد صالح الطالب المسلم وحده إذ تحرمه من تعليم عقيدة دينه وتعاليم شريعته بتفاصيلها الحية والمقنعة . إن هذه الكتب التى يقترحها الأنبا وحده هى فى غير صالح التلميذ المسيحى أيضا لأن عقيدة الثالوث والصلب والفداء وأسرار العبادات والمراسيم الكنسية هى فى صلب دينه أبرز وأقوى من فكرة الإله المجرد أو الثواب والعقاب أو الآخرة التى يريد الأنبا وضعها فى الكتب والتى قد تكون أقرب إلى العقيدة الإسلامية والتصورات الإسلامية

منها إلى المفاهيم المسيحية حيث لا نجدها تحتل نفس المكانة التى تحتلها فى الإسلام . ومن هنا أستغرب أن يطرح الأنبا شنودة بإلحاح غير مستساغ فكرة هى ضد تربية الطفل والشاب المسيحى على دينه وتعمل على تنشئته بعيداً عن خصوصيات هذا الدين .

إن أحد غير اللادينيين لم يفكر أو يرغب فى ذلك . اللهم إلا إذا كان المستهدف تعويض هذا النقص بالتعليم الكنسى فى مدارس الأحد التى أشار إليها فى حديثه . غير أنه كان ينبغى أن يراعى أنه لاتوجد لدى المسلمين مدارس جمعة أو كنيسة تقوم بتلقينهم تعاليم دينهم التى ستضيع مع الكتب المشتركة . وإذا قال فلينشئوا مثل هذا المدارس أو «الكنائس الاسلامية» فإننا نستغرب من دعوة تقيم الدنيا وتقعدها حول نقاط الالتقاء وترى الحل فى تعميق هذا الالتقاء عن طريق كتب مشتركة تلغى تعليم الدين وممارسته فى المدارس لكنها فى نفس الوقت تنقل هذه المهمة إلى الكنائس من جانب وإلى لاشىء من جانب ملقية على آحاد المسلمين عبء تعليم أبنائهم تفاصيل دينهم الواسعة المتشعبة . وبمعنى آخر فإن الخلافات الدينية التى يشير إليها البابا ستبقى بل وتتعمق ولكن خارج المدرسة . فأى شىء كسبناه سوى العلمنة وإشاعة البلبلة ومنع المسلمين وهم الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب المصرى من دراسة وممارسة دينهم على مستوى الطفولة والمراهقة حتى فى المدارس التى لايوجد فيها مسيحى واحد ؟

إن فكرة الكتب المشتركة من أخطر أفكار العلمانية وهى تناقض مايدعو إليه البابا فى نفس حديثه حيث يقول إن فلسفة إنشاء مدارس

الأحد كانت لوقاية النشء المسيحى القبطى من غائلة أفكار البعثات التبشيرية الأجنبية . فإذا كان يخشى على أبناء الأقباط من مسيحيين مثلهم لكن يختلفون فى المذهب أفلا يخشى على أبناء «أشقائنا المسلمين» من غوائل عديدة أخطر وأوسع من بعثات التبشير ؟ أفينكر عليهم أن يتعلم أبناؤهم الدين فى المدارس ويتعلم المسيحيون أيضاً دينهم فى نفس المدارس ؟ هل المحبة والمودة لن تتحقق فى ساحات العمل الاجتماعى الواسع وتتحقق فقط إذا ألغى تعليم الدين الإسلامى ؟

ولعل الأنبا لا يعلم (أو يعلم) أنه بهذه الدعوة إنما يكرر ماسبق أن دعت إليه الصهيونية والبهائية منذ سنوات من تذويب الأديان فى دين واحد علمانى وضعى وهى الفكرة التى تحمس لها السادات كما تحمس لدعوة الأنبا حسب قوله فى نفس الحديث . وهى الفكرة التى ولدت مشروع مجمع الأديان بجبل سيناء . ومازالت صحف المعارضة تتابع حتى الآن تفاصيل تلك الفكرة المشبوهة وكيف ترعاها الصهيونية وتحاول بثها فى مصر . ولذلك فمن المجحوج أن يأتى الأنبا شنودة الآن ليلح على فكرة الكتب المشتركة النابعة من فكرة توحيد الأديان مما يثير الشكوك حول دوافعه ويثير فتنا نامت منذ مدة لاسيما وأنه يربط الفكرة صراحة بقبول السادات وتحمسه لها وهو نفس السادات الذى كان يتحمس لكل الأفكار الضاربة للإسلام ويشجعها .

إن تصرف جريدة الأخبار الصادرة فى بلد مسلم يرأسه رئيس مسلم (كما يقول السادات ولعل هذا يحظى بقبول الأنبا شنودة)

فى الهجوم على الإسلام وتشويه صورة دعاته وشبابه ثم فى إجراء حديث مخطط يثير الشكوك والفتن هو تصرف خطير لكننا على أى حال قد تعودنا فى الفترة الأخيرة على مثل هذه التصرفات من الاعلام الرسمى . لكننا فقط نشير إلى هذه الواقعة كى يعلم الجميع حقاً من هم المواطنون من الدرجة الثانية فى هذا البلد . إنهم بالتأكيد من يحجبون عن الجرائد التى تصدر بأموالهم ومن يقتلون فى المساجد بدون جريرة وليسوا من يرسل الصحفيون إليهم ليعرضوا مواقفهم وأفكارهم ويروجوا لها بين الناس وهم يظنون أنهم يحسنون صنعاً . فإذا بهم يكشفون المستور ويفضحون المخطط .

وتبقى كلمة أخيرة حول خشية التحول إلى مواطنين من الدرجة الثانية فى ظل الشريعة . ففى أوائل السبعينات وقبل أن يعدل الدستور لينص على أن تكون الشريعة المصدر الرئيسى للتشريع وقبل أن يعلو صوت الصحوة الإسلامية كان للبعض مطالب سياسية مشهورة وتذمر وإستعانة بدول كبرى وجاليات مصرية بالخارج فهل كان الهدف التحول من الدرجة الثانية إلى الأولى أم من الأولى إلى الفئة الممتازة إستغلالاً لأوضاع صعبة تمر بها البلاد ؟ ولعل هذا الإستغلال غير الشريف لأزمة مصر الاقتصادية والسياسية لفرض أوضاع معينة يجعل البعض أكثر تواضعاً فى الحديث عن وطنية وقومية قيادتهم . إن مصر ليست كحكومة السودان التى يفرض عليها شاويش مسلح وعميل أن تتخلى عن الإسلام لأنها لا تستطيع أن تخرجه من الأدغال التى يحتمى بها .

والأنبا شنودة أيضاً !

ظهرت للأنبا شنودة فى الآونة الأخيرة أحاديث صحفية كثيرة أوحى بعضها بأنه كتب من جانب الأنبا نفسه فى هيئة حوار ثم دفع دفعاً إلى الصحف لتنشره كى يعبر عن آرائه فى صورة طبيعية كما لو كانت مجرد إجابة على السؤال وليست إبتكاراً من عنده . ومن ذلك سؤال وجه إليه على لسان صحفى من مجلة روزاليوسف حول الرهبنة ودورها ، ومانظن ذلك الصحفى يعرف معنى الكلمة أو أنها خطرت على باله كى يسأل عنها . وعبر الأنبا فى هذه الأحاديث عن إتجاهات تخالف صريح مفهوم الوحدة الوطنية التى ترفع فى وجه أبسط أشكال العمل الإسلامى . ومن ذلك ما صرح به لإذاعة لندن العربية من أنه يعمل على إلغاء المادة الثانية من الدستور التى تنص على أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الأساسى للتشريع . وقد نسب إليه فى نفس المقابلة أنه قد قدم طلباً إلى الدولة بهذا المعنى . وعلى الرغم من خطورة هذا التصريح ومن أنه أثار الكثير من الضجة فلم نسمع من الأنبا نفياً كما لم نسمع من الحكومة تصرفاً وهى التى تنكل حتى بمن يريد أن يصدر مجلة أو كتاباً غير دورى تشم منه رائحة الإسلام .

وليس فى مقدور الأنبا أن يغير إسلام شعب مصر وهويته حتى وإن كان قال هذا الكلام وهو يعد لرحلته إلى أمريكا وكندا واستراليا

حيث يتوقع أن يجد النفوذ ويجمع الأموال من البعض الذين يثيرهم من هنا بكلامه والذين سبق أن حرضهم على رئيس مصرى راحل لأنه ذكر (كذباً) أنه بسبيل تطبيق الشريعة لا بسبب معاهداته الخائنة . وهذا التصريح يناقض ذلك الكلام المعسول الذى يقال فى الداخل على المحبة والمودة ويظهره بمظهر النفاق أو التحذير حتى يتم المخطط . ويكفى أن نشير إلى هذا الكلام دون تعليق لأنه يغنى عن الكثير .

وكان للأنبا كذلك تصريح فى جريدة يصدرها حزب هزلى ذكر البعض أنه كان مرشحاً لدور حزب إسلامى ومازال رئيسه حتى الآن يستجدى الحكومة المقرات والإعانات . وهنا فاجأنا بأنه يفتى فى شئون الإسلام ويبحث فى مسائل تطبيق الشريعة . حيث أبدى مخاوفه من تأثير هذا التطبيق السلبى على الفن وعلى النساء العاملات وعلى نظام توزيع الأرباح . أما عن موقف الإسلام من الفن فإننا كنا نود من الأنبا أولاً أن يطمئننا على موقف الأرثوذكسية منه لأن كهنتها هم الذين حرضوا العوام فى الإسكندرية على حرق مكتبتها الشهيرة ومتحفها العامر فى القرون الأولى للمسيحية . ولا داعى لأن نشير إلى موقف كنائس أوروبا فى عصر النهضة هناك من الفن والمسرح ولا إلى موقف الكنيسة الكاثوليكية حالياً والتى مازالت تحتفظ بمطبوعة تصدر حاملة أسماء الكتب التى يحرم على الكاثوليك قراءتها . ولن ندخل مع الأنبا فى حوار حول الفن الحلال والحرام أو حول المضمون المقبول والمرفوض لأننا لا نظن الأنبا يتعاطف مع فن الكباريهات أو

الإثارة الجنسية الإلحادى بل نعتقد أن الهدف من طرح السؤال هو التعجيز أو إثارة البعض ممن يسمون أنفسهم بالفنانين . ولست أدرى هل يريد الأنبا إستصدار فتوى إسلامية بحل التمثيل والتصوير للآلهة حتى يتسنى وضعها فى المعابد وعبادتها شأن الوثنيين القدامى أم لعل الفن المخشى عليه هو الموسيقى المقدسة التى تنشد فى المعابد أم ماذا بالضبط !!!

أما عن النساء العاملات فليهدأ الأنبا بالًا لأن المرأة المسلمة المحجبة المنقبة فى الأعمال المختلفة والجامعات أصبحت الآن مصدر دعاية للحركة الإسلامية والإيمان الإسلامى . وإذا كان التيار الإسلامى لا يحرم العمل على النساء فإنه يعلى من شأن العمل الأسرى لرعاية الزوج وتربية النشء ولا يرى فيه تدنياً بل إعلاء لشأن المرأة لا يحرمها من الفكر والتثقف والإهتمام بشئون المجتمع المسلم والمشاركة فيه بالقول والفعل فى إطار حدود الدين وأخلاقه . وحتى إذا كان المسلمون سيفرضون الحبس الانفرادى على نسائهم ويغلقون عليهم أبواب الدواليب إلى الموت فإن هذا الوضع ليس أسوأ كثيراً ممن يحرمون المرأة من حقها فى الطلاق ويحقرونها فى إطار إعلاء شأن الرهبنة الذى تحدث عنه الأنبا بتحبيذ وترغيب متصوراً أنه قد دفع شبهة وسجل نقطة . لأن الحبس داخل دولاب مع زوج لها الحق المطلق فى اختياره هو أفضل بالتأكيد للمرأة من الإنصراف عنها إلى رهبنة لا تجعل لها وجوداً (داخل أو خارج دولاب) ومن الإجبار على

العيش مع رجل مدى الحياة لا تطيقه (داخل أو خارج دولاب ، فى وظيفة أو غير وظيفة) . مرة أخرى لا نظن الأنبا يجهل موقف الإسلام الواضح والسمح تجاه عمل الزوجة (وليس المرأة كما قال بالإطلاق) لكن الهدف هو التشكيك والبلبلة والرمى بالشبهات لأنه يعلم أن عدداً من العلمانيين يطرح هذه المسألة لتنفير النساء من دينهن :

ليست هذه أسئلة طبيعية بقدر ما فيها من إلتواء وتدخل غير مقبول . وكنا نود أن ننصح الأنبا بالتفرغ لشئون كنيسته وعقيدته لا سيما وقد لاحظنا أن عدداً من وسائل الإعلام الأجنبى انتهزت مناسبة عيد الميلاد لتلقى بالشكوك على هذه العقيدة بما يحتاج معه الأنبا إلى التفرغ للرد عليها والدفاع عن دينه بدل الاهتمام بكيفيات توزيع أرباح الشركات المساهمة فى ظل الشريعة . ونذكر هنا ما قالته إذاعة صوت أمريكا يوم ٢٥ ديسمبر الماضى (الساعة السادسة والربع مساءً) من أن الأناجيل غير موثوق فيها ومتضاربة الأقوال لأنها عبارة عن ذكريات عن حياة المسيح عليه السلام كتبت بعد وفاته بثلاثة قرون : وفى معرض استعراضها للأبحاث الحديثة فى مجال دراسات المسيحية ذكرت الإذاعة أن فريقاً من المسيحيين ظل بعد وفاة المسيح بمدة يعتقد أن عيسى لم يصلب ولم يقتل بل إن الذى تعرض للقتل هو شبيه له من أحد حوارييه . وقال أحد الأساتذة المتخصصين أن مشكلة المسيحية هى الإنغماس فى تقديس شخصية المسيح وتأليهه دون النظر إليه كشخص

بشرى عادى فى بيئة يهودية . وأضاف أن المدخل المقبول الآن لدراسة المسيح هو أنه كان أحد أنبياء بنى إسرائيل أو ثائراً ومصلحاً إجتماعيا .

تبقى مسألة التعصب التى سُئِل الأنبا عنها كثيراً فى أحاديثه وألمح فيها إلى أن المتهم بالتعصب هم الشباب المسلم أو هكذا صور صحفيو الحكومة الأمر . إننا نعتقد أن رش رسم الصليب على ثياب الفتيات المسلمات فى عدة مدن بالصعيد وإحداث فتنة طائفية بهذا التصرف والسكوت عنه وعدم إصدار بيان بإدانته هو من أشكال التعصب المقيت وبالمثل كذلك تهييج العناصر المقيمة فى الخارج ضد تطبيق الشريعة الإسلامية إلى حد أنه وصل فى ذات مرة منذ سنوات إلى شن مظاهرات معادية لرئيس مصرى فى زيارة له إلى الولايات المتحدة . إننا ندعو إلى الالتزام بالمسئولية والحصافة ونذكر الأنبا أن الدوائر المعادية للإسلام تعمل فى المرحلة الراهنة على بناء تحالف مضاد للإسلام من العلمانيين وطوائفهم المختلفة من شيوعية وناصرية ومتغربة ، فعليه ألا ينزلق إلى أن يكون عضواً فى هذا التحالف لأن ذلك لن يفيده بقدر ما يستفيد الآخرون وهم العملاء المرتزقة طالبو السلطة . كما أن هذا التصرف لن يفيد الأقباط بل سيؤدى إلى عكس ذلك .

والأنبا شنودة ثالثاً .. !!

لو أردنا أن نتتبع نشاط الأنبا شنودة بابا الكنيسة القبطية لما كان أمراً هيناً ، وكان لابد لنا من جريدة يومية أو مجلة نصف أسبوعية على الأقل ، فقد خرج على الناس فى الآونة الأخيرة بفيض من الأحاديث فى الصحف والمجلات ثم عقد العديد من اللقاءات ووجه الكثير من الدعوات وأقام جملة من المآدب ، ولعل ذلك يرجع إلى أن قداسته قد أنشأ فى الديوان البابوى — أو بالأحرى بالحكومة الكنسية — وزارة جديدة للإعلام والعلاقات العامة أسندها إلى سيدة فاضلة حاصلة على الدكتوراه فى هذه الشئون ، كما جاء فى التقرير الصحفى الذى نشرته الأستاذة عايدة العزب موسى بمجلة روز اليوسف مؤخراً عقب عودتها من لقاء دعا إليه فى دير وادى النطرون مائة من الصحفيين جلسوا إلى سماط فاخر ، والعجيب أنه لم يمض يوم واحد بعد هذا التقرير حتى نشرت مجلة صباح الخير أيضا الصادرة عن نفس الدار تقريراً متشابهاً بقلم الأستاذة نجاح عمر ، وتتفق الكاتبتان اللامعتان فى دار روز اليوسف ، المعروفة هويتها ، على أن قداسة البابا يمتاز بخفة الروح والدعابة والنكتة البارعة مع اللباقة والحكمة فى تجنب مالا يريد إشارته أو الرد عليه من الأسئلة ، بل إن الأستاذة الفاضلة نجاح عمر وهى فيما نعلم يسارية تقدمية — أى من فئة تزعم لنفسها الثقافة والعمق والاستقلال الفكرى — لم تتمالك لفرط تأثرها بشخصية قداسة البابا من

التصريح بأنها كانت تحس برغبتها فى أن تفضي لقداسته بمكنون نفسها ، ونرجو ألا يكون فى نفسها ما يستدعى طلب الغفران .

وتجاوزت الكاتبتان اللامعتان كل ماقيل فى المأدبة إلى الحديث عن شخصية قداسة البابا الآسرة ، ولم تنقلا لنا سوى رد قداسته على سؤال واحد ألقاه على خشية الأستاذ محمود المراغى . وهو الآخر من شيعة روز اليوسف والأهالى ، وكان السؤال يدور حول ماإذا كان ممكناً أن يحدث فى مصر شبيه بفتنة لبنان . وأجاب قداسة البابا المعظم تفصيلاً فقال أنه لا يرى احتمالاً لفتنة مماثلة فى مصر ، أما الأسباب التي تؤيد اعتقاد قداسته فهى أولاً أن هناك ميليشيات مسلحة تعتبر جيشاً قائماً بذاته لكل طائفة ، وثانياً إن هناك تدخلاً أجنبياً ، وثالثاً إن لكل طائفة تعبير سياسى .

والواقع إن الأسباب التى ساقها قداسة بابا وبطريرك الكرازة المرقسية لاستبعاد حدوث مثيل للفتنة اللبنانية فى مصر متوافرة بحذافيرها هنا أيضاً ومعها أكثر منها . فأما الميليشيات فيرجح وجودها تحت أمر البابا المعظم وقد كان هو ذاته ضابطاً احتياطياً بالجيش تلقى تدريباً عسكرياً راقياً ، وتذكر الأستاذة نجاح عمر انطباعها عن دير وادى النطرون فتقول أنه متين البنيان له تصميم وشكل الحصون القوية ، وكذلك قالت عن بقية الأديرة فى الصحراء الغربية والشرقية كل من أسعده الحظ بزيارتها ، وزادت بعض المصادر الإذاعية والصحفية الأجنبية عندما اشتعلت الفتنة الطائفية أيام السادات بأن هناك شائعات مثيرة عن أسلحة تكدس فى الأديرة وتدريبات تقام فيها ، وأما التدخل الأجنبى فى مصر الآن فحدث عنه ولا حرج وما تحسبه خافياً على أحد ناهيك بمن كان فى مثل حكمة قداسة البابا ونظرته الثاقبة ، ولم تخف أمريكا أنها لا تريد الشريعة الإسلامية ولا الجماعات الإسلامية ، وعليه بادرت الحكومة إلى إنكار الشريعة وقمع المسلمين بكل وسيلة حتى بالإرهاب والقتل والتعذيب ، وأما التعبير السياسى ، فقداسة البابا المعظم نعم التعبير والأساقفة الذين يعينهم فى ديوانه البابوى حكومة كاملة يمكن أن تتولى الأمور فى أى كانتون تقيمه أمريكا خاصة وأن لديها مشروعاً جاهزاً للتقسيم وضعه اليهود وتناقلت أخباره الصحافة والإعلانات العالمية ... وأما الزيادة على كل هذه الأسباب فهى أن الطوائف اللبنانية جميعاً تتمتع بكل ذلك وإن تفاوتت فى القدر والقدرة ، أما فى مصر فتتمتع بها طائفة واحدة فقط ، أما المسلمون فلا قوة عسكرية لهم ولا قيادة لهم ولا قوى أجنبية تساندهم ، المسلمون وحدهم هم الذين يحشرون فى السجون والمعتقلات ويسفه دينهم وتصادر عقيدتهم زبانية الأمن المركزى ، المسلمون وحدهم لا سلاح لهم غير الإيمان ، ولا وعى لديهم ولا قيادة تبصرهم ، وكل القوى الأجنبية ضدهم .

نرجو صادقين أن نكون مخطئين فى هذا التحليل ولازلنا نأمل أن يكون ماقاله الأنبا صادراً عن اقتناع حقيقى وإنتماء لا سيما وأن التوتر بدأ ببداية ولايته وتناثرت بين الأقباط أقوال عن اضطهادات موهومة وأخذت التحرشات تنشأ بلا مبرر والمطالبات والطموحات التى لا أول لها ولا آخر .

فـــوائد الفتنــــة

أخــيراً وقعت الفتنة الطائفية بعد طول انتظار مما أعاد البهجة والسرور إلى قلوب عشرات المنتفعين ممن يعيشون ويكسبون رزقهم من هذه الفتن المزعومة . وأقصد بهم كتاب صحف الحكومة والمعارضة وعشرات من اللادينيين والمفكرين «الإسلاميين العصريين» بجانب المخبرين وأجهزة الأمن بالطبع . فالفتنة الطائفية أصبحت أحد أعمدة الاقتصاد والفكر المصرى . فبدونها ينعدم سوق الكتاب والذين يخترعون أسباباً (نفسية ، سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، جغرافية) لها والذين يجتهدون لإلصاق التهمة بالمسلمين وطلائعهم والذين يبتكرون الحلول .

وقد تحددت أركان الفتن الطائفية فى خطوط عامة . أولها هو نسيان الحوادث المباشرة والذين أشعلوها وطبيعتها والهروب إلى شتى أنواع المعالجات النظرية الضبابية . وهكذا فعندما يحترق مسجد فى سوهاج وترسم الصلبان على طرح البنات لا يفكر أحد فى بحث هذه الحوادث والعثور على مرتكبيها والمحرضين عليها ولا فى دراسة دلالاتها على التحركات الطائفية . بل يذهبون إلى مذاهب متفرقة . فالشيوعى العريق يتحدث عن العلاقة بين أمه وأم هنرى وكيف أن كلتيهما كانتا تتبادلان الصيام عند مرض إحداهما كى تشفى العذراء أو السماء الأخرى . ونسى الشيوعى أن يتحدث عن فشل دعوات السيدة

الوالدة فى هدايته هو شخصياً وإن لم ينس أن يتحدث عن إجرام الجماعات الإسلامية التى اتهمها بإفساد العلاقات مع أم هنرى وهنرى نفسه . وهناك الوفدى المزعوم الذى تعلم القرآن فى بيت عم صليب وتعلم الترنيمات فى بيته على يد الست أم صليب كما تعلم السيد صليب القرآن فى منزلهم العامر .

وبجانب المعالجة الفكاهية يجىء الدور على المفكرين إياهم الذين يطلعون بإنتظام رتيب بعد كل فتنة ليحولوا أهل الذمة إلى مواطنين ثم إلى مواطنين من الدرجة الأولى ويسقطون الجزية ويعلنون عن إجتهاد جديد لمعالجة قضية الأقليات ويلعنون التطرف الإسلامى ثم يختمون الحديث بمقتطفات من كتاب فقهى عن البر والإحسان ويعودون إلى قواعدهم مع دعاء بأن تأتى الفتنة الطائفية القادمة بسرعة . ويشاركهم فى هذا الدعاء اللادينيون الذين ينشغلون فى الفتن الطائفية بالهجوم على الإسلام والشريعة والمسلمين ورفع شعارات ومطالب العلمانية بدون أى اعتبار للحق وأن الجانب الآخر له يد فى الاستفزاز وإشعال الأحداث . ومع هؤلاء وهؤلاء تبتهج أجهزة الأمن بتوجيه من النظام وتنشغل بالقبض على المسلمين وتلفيق القضايا وإستعراض العضلات . وتنضم صحف الحكومة إلى الموكب بنشر الأخبار الكاذبة عن الأحداث ملقية باللوم على المتطرفين (المسلمين وحدهم) ومشاركة فى عملية نقل الإهتمام من الأحداث والوقائع نفسها إلى مهرجان تفسيرها من خلال الأمراض والعقد التى تصيب المسلمين فقط على ما يبدو ودون سائر الخلق الذين يعيشون معهم فى نفس

البيئة ويتأثرون بمؤثراتها . ولا ينسى الجميع فى المعمعة أن يتهموا الأيدى الأجنبية المدسوسة وينسون كلهم تسمية هذه الأيدى الأجنبية المدسوسة .

والركن الأساسى الثانى فى مؤسسة الفتن الطائفية هو إلقاء الإتهام بالتسبب فيها على المسلمين والتلميح ثم التصريح بأنهم هم المعتدون الباطشون المتربصون بالوحدة الوطنية ثم دعوتهم باللين أو بالتهديد إلى التوبة والإنابة . وقد وصل الأمر فى هذا الصدد إلى حد السخافة الممجوجة عندما عمدت صحيفة لا تقرأ صادرة بترخيص رئاسى وتمويل عمانى إلى نشر سلسلة من الأخبار الكاذبة تشم منها رائحة غيظ غريب ضد المسلمين وتشفع بصور للأنباء شنودة .

ونحن لا نعارض المستفيدين والمنتفعين بالفتن الطائفية ماداموا اختاروا أن يرتزقوا من دم الشعب وعلى حساب الأمن والاستقرار حتى وهم من دعاة نصرة الكادحين ودعاة الأمن والأمان . لكننا فقط نشير إلى أن هذه المعالجات التافهة والهزلية والمغرضة بل والمجرمة لما يسمى بالفتن الطائفية هى وحدها دون غيرها المسئولة عن استمرار هذه الفتن ولعل هذا يفسر استمرارية هذه المعالجات من جانب المنتفعين لا يعقل أن يقام مولد سب وشتم للأغلبية المسلمة من أبناء الشعب المصرى ولا يعقل ولا يقبل أن يوصم المسلمون والإسلام والطلائع الإسلامية بكل تهمة على أحداث يعلم الجميع من إرتكبها وحرض عليها . إن هذا الشعور بالظلم والاضطهاد والتحيز الغبى

الصارخ الذى يزكيه كتاب الحكم واللادينيون على اختلاف مشاربهم لن ينتج سوى المرارة والنقمة التى قد تتفجر فى أحداث لا يتوقعون هم مداها ويكون ضحاياها الجميع . فمن غير المعقول ولا المقبول أن يكون الشباب المسلم هو المتهم دائماً فى أحداث لا صلة له بها وألا يكون هناك متطرفون ومتعصبون وعملاء للأجانب على الجانب الآخر .. إننا نحذر لمصلحة الوطن من هذا السلوك المنحرف الذى يفرح به الآن المتناولون للعبة الفتن الطائفية .

وإذا كان يقال لنا أن هناك أيدى أجنبية تعبث بأمن الوطن وتثير الفتن فلماذا تترك هذه الأيدى ويسلط القمع وتلقى التهم على المسلمين والجماعات الإسلامية . ولم نسمع حتى الآن أحداً يخبرنا عن هوية هذه الأيدى الأجنبية . هل هى الأمريكان من أصدقاء الحكومة الذين يطوف سفيرهم بالصعيد وبالذات المدن التى انفجرت فيها الأحداث بعد رحيله منها بعدة أيام ؟ هل هو مجلس الكنائس العالمى الذى يتصل مع إحدى الكنائس ويتغلغل فيها ويشترك معها فى نشاطات إجتماعية واسعة تثير الشبهات ؟ هل هم الإسرائيليون الذين توجه إليهم دائماً الإتهامات ؟ وإذا كان الأمر كذلك فأين أجهزة الأمن التى تفاخر بأنها تعلم بدبيب النمل فى كل أرجاء مصر ؟ إننا نعرف أن الإسرائيليين محاطون بحراسة شديدة فهل تمكنوا من الإفلات منها والذهاب لإشعال فتنة ثم العودة مرة أخرى ؟ وأين أجهزة الأمن من الرقابة على النشاط الأمريكى والتبشيرى الصليبى

الدولى ؟ إننا نعرف مرة أخرى أن الأمريكان محاطون بحراسة فهل هربوا منها وأشعلوا النار فى مسجد سوهاج ثم عادوا إليها ثانية ؟ أم ماذا بالضبط ؟ وإذا كانت الأيدى الأجنبية تستخدم عملاء محليين فهل هم من الجماعات الإسلامية أو بالأصح من المندسين فيها ؟ ولكن من المفترض أن تدرك أجهزة الأمن هذا وهى تركز كل جهودها ومخبريها على مراقبة وتتبع هؤلاء . يبقى إذن أن الذى يقوم بهذه الأحداث هى جهات غير مراقبة إما لأنها فوق قدرة وسيطرة أجهزة الأمن أو لأنها «حماية» أو لأن أجهزة الأمن تركز على المسلمين وتترك للأجانب حرية الحركة .

ونعود للتركيز على الحوادث نفسها بدل التعامل مع الضبابيات النظرية . فمن هو الذي أحرق مسجد سوهاج ؟ ولماذا كذبت السلطات وقالت أن الكهرباء هى السبب بينما قالت صحيفة معارضة أن الحريق نجم عن توزيع مواد مشتعلة بصورة محترفة داخل المسجد بعد صلاة الجمعة مباشرة وبينما كان المخبرون المعينون لمراقبة الصلاة لم يغادروا المنطقة بعد ؟ ويقال أن شائعات انتشرت عن الذين أحرقوا المسجد وعن الذين يرسمون الصلبان . وهذا جميل وسنصدق أنها مجرد شائعات . فكيف إذن انتشرت هذه الشائعات فى طول وعرض الصعيد بل والبلاد كلها ومن نشر هذه الشائعات والأهم والأخطر من كل ذلك هو كيف عجزت أجهزة الأمن عن التوصل لهذه الجهات المنتظمة التى تنشر شائعات فى بلد بأسرها وهى نفس

الأجهزة التى توصلت فى زعمها إلى من كان يتوهم فى خياله أنه سيغتال رئيس الجمهورية بمسدس مصنوع من ماسورة مياه ؟

من أحرق المسجد ومن رسم الصلبان ؟ لم يجب أحد على هذه الأسئلة بل ولم يسع أحد للإجابة بينما انشغل الجميع بقذف المسلمين بالاتهامات والهجوم على الإسلام . إلخ . وفى محاولة للإجابة نقترح أن يربط هذا الأمر بمسألة الانتخابات والرغبة فى تشويه صورة التيار الإسلامى إزاءها وخلق أزمة تمكن من اعتقال عدد كبير من الجماعات الإسلامية لإبعادهم لمرشحى التيار بأية صورة . كذلك نشير إلى تحرك أمريكى طائفى مشترك بدت بوادره ليس فقط مع زيارة السفير الأمريكى ذات الطابع الصليبى المميز بل قبل ذلك فى طوفان الأحاديث الصحفية وولائم وادى النطرون . ومامن شك فى أن أمريكا يهمها الضغط على الحكم لمواجهة التيار الإسلامى وضربه كما تسعى إلى دفع المخططات الطائفية إلى الأمام وإلى التغطية على المخطط الذى يتم الآن فى لبنان لمساعدة سوريا وإسرائيل كما يتم ضد إيران الإسلام . ونشير كذلك إلى جهود وزير الداخلية المعادية للإسلام وربما وجد ضرورة للبقاء فى المنصب عقب الانتخابات بتحريك فتنة من ذلك النوع تثبت لدى الحكام فائدة الجهاز الأمنى والحاجة الملحة إليه لضرب «المسلمين المتطرفين» . ولا ننسى الدور الجوهرى الذى تلعبه فى هذا السياق الاتجاهات الطائفية المتعصبة التى راحت ترسل التهديدات إلى الأقباط وتوحى لهم أنها من المسلمين كى

تبث الخوف فى جماهيرهم وتجعلهم يلتفون حول هذه الاتجاهات بزعم أنها تمثل القيادة والزعامة الحكيمة القادرة على إنقاذهم من الخطر الإسلامى من خلال التعاون مع الغرب ومع التيارات اللادينية المحلية .

إن تجمع كل هذه القوى والظروف وتضافرها لدفع مخططاتها المختلفة خطوات إلى الأمام هو الذى يفسر نشوء الأحداث التى أسميت بالفتنة الطائفية وليس الخطر الإسلامى المزعوم . ونحن نتهم هؤلاء جميعاً بتهديد أمن هذا الوطن ليس فقط بتفجير الأحداث تلك وتدبيرها وإنما بنشر موجة من الإرهاب المضاد للمسلمين والمضاد أيضاً للأقباط بتخويفهم وتنفيرهم من المسلمين . إن المستفيد الحقيقى من الفتن الطائفية هو الذى يثيرها وهو المطلوب فضحه . ونتحداهم أن يحققوا بنزاهة وحيدة فى الحوادث نفسها ولن يفعلوا لأنهم هم وراءها .

بصـــــراحة

خلال الحوادث المدبرة التى عرفت باسم الفتنة الطائفية فى شهر مارس أتيحت الفرصة وبتنسيق موحى به من جهة واحدة فيما اتضح لكل أعداء الإسلام والمتسمين بأسماء إسلامية أن يفصحوا عن مواقفهم . وكانت النتيجة هجمة شرسة تجاوزت السباب التقليدى للحركة الإسلامية إلى الدين نفسه وشريعته وفقهه . وإذا كانت الأمور قد وصلت إلى الحد الذى أسقطت فيه المقدسات الإسلامية الوطنية وديست بأقدام اللادينيين على تنوع مواقعهم من حكم ومعارضة مزعومة ومن يسار إلى يمين فإننا نعتبر من موقع الطليعة الإسلامية أن الحساسيات والمحرجات لم تعد تقيدنا فى التعبير عن آرائنا مثلما أعلن كتاب اللادينيين والحكم أنفسهم عن أنهم لم يعودوا مقيدين . بحساسيات تناول الموضوع ويقصدون بذلك الامتناع عن الهجوم الصريح والمباشر على الإسلام . لذلك فلنتحدث بصراحة .

نريد أولًا أن نسمى الأمور بمسمياتها . نحن لسنا أمام فتنة طائفية كما يقولون بل أمام مؤامرة خبيثة مدبرة بدت بوادرها منذ نوفمبر الماضى عندما بدأ طوفان الأحاديث الصحفية والعودة إلى أضواء الإعلام والنشاط السياسى لزعيم التعصب المعادى للإسلام والذى سمح لنفسه بأن يتناول فى هذا الخضم من الأحاديث مواضيع تمس شريعة الإسلام وتطبيقها بل وبمبادئها ذاتها . وأعقبت هذه السلسلة

من اعمال العلاقات العامة الأحداث المعروفة فى الصعيد والتى لم يذكرها أحد أو يحللها إلا لاتهام المسلمين بها . والمسلمون لم يحرقوا مسجد سوهاج ولا رسموا الصلبان فوق ملابس المحجبات بأسلوب أو آخر ولم يوزعوا منشورات تدعو لإقامة دولة قبطية ولم يرسلوا منشورات تدعو أئمة المساجد إلى المسيحية . إلى آخر السلسلة من الاستفزازات التى لم تحرك أجهزة الأمن ساكناً لتتبعها ولم تظهر إزاءها تلك الغيرة التى تتجلى عند إقتحام المساجد وإغلاقها وإحراقها وتعذيب المسلمين وقهرهم ، كذلك فإن المتسمين بأسماء إسلامية والذين خرجوا بعد الأحداث يطالبون بدم المسلمين بعد أن أدانوهم بكل تهمة لم يحركوا ساكناً لتغطية هذه الإستفزازات المريبة أو حتى مجرد الإشارة إليها .

وعندما انفجرت هذه الاستفزازات فى أحداث وردود أفعال مبررة أسرع الجميع بالإمساك بخناق المجنى عليه وانهالوا بالطعنات على الضحية ناسين المجرم ومتباكين على الفاعل الأصلى بل حكموا على الضحية الثائر لدينه وكرامته ونفذوا فيه الحكم بأسرع مما فعل قضاة دنشواى .. وراحوا يطلبون دم المسلمين كلهم ويسقطون الشريعة ويطالب من يحمل أسماء إسلامية منهم بكبت الإسلام ومنع الجماعات الإسلامية وحظر الكتب الدينية . وبدا الأمر كمؤامرة أحسن تدبيرها وتوجيهها لتنتهى بالمزيد من الإرهاب والقمع للمسلمين وبالمكاسب المباشرة وغير المباشرة لمن بدأوا التحركات المريبة الاستفزازية مروراً بخدمة قضية الانتخابات وتحقيق مصالح الحكم والقوى الداخلية المتحالفة معه والقوى الخارجية المؤيدة فى ضرب الحركة الإسلامية .

كان من أبرز أهداف وأساليب التفجير المضاد للإسلام خلق عقدة ذنب غير مبررة وإحساس بالعار والنقص والتبرم من مجرد الانتساب للإسلام أو الإعلان بالإيمان به والعمل فى سبيله فضلًا عن رفض شريعته وأحكامه والرغبة فى الانسلاخ عنها . ويبدو أن المطلوب من كل مسلم فى مصر الآن أن يعلن الاعتذار عن دينه وأن يتنصل من شريعته وأن يتبرأ من إخوانه قبل أن يسمح له بمجرد الوجود . وليس هذا بغريب لأن الصهاينة الذين يوجهون الأحداث هم أنفسهم الذين خلقوا عقدة الذنب المشهورة فى ألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية . وهم يتبعون نفس أساليب هذه الحرب فى مصر ضد الإسلام سواء بخلق إحساس بالدونية لدى المسلمين أو بذلك الأسلوب الذى اتبع فى أحداث سوهاج عندما قامت عناصر متعصبة من غير المسلمين فيما أشيع بحرق منازل ومحلات يملكها أقباط ثم ألصقت التهمة بالمسلمين واستغلت الحوادث فى تخويف الأقباط ودفعهم للإرتماء أكثر فى أحضان العناصر المتطرفة المسيطرة الآن على كنيستهم والمتمتعة بنفوذ واسع وحماية دولية والتى تدعى الحديث بإسم الأقباط . ولعلنا نذكر أن هذا هو نفس الأسلوب الذى اتبعه اليهود فى الحرب الثانية حيث قاموا بقتل أبناء عقيدتهم ليخلقوا مناخ الخوف والتبرير لإقامة دولتهم فى فلسطين ويكسبوا التفاف اليهود أو من تراضى منهم حول قيادة الصهاينة .

ونحب أن نقول أننا لن نخجل من ديننا ولن نعطى الدنية فيه ولن

نتبرأ من الأحكام والشرائع المنزلة فيه ولن نجامل فيها أو نساوم لأنها من عند الله ورسوله حتى ولو سارع المنافقون المتسمين بالأسماء الإسلامية إلى بيع هذه الأحكام مدعين الاجتهاد أو تغير العصر وما يفعلوا ذلك إلا نفاقاً وردة عن الدين وتبرؤا من الأحكام . لن نصانع أو نداهن أو نطلب السلطة متاجرين بأحكام الله فى شأن أهل الذمة أو غيرهم أو شأن شريعتنا كما يسارع المتسمين بأسماء الإسلام . ونحن نقول لهؤلاء وهم معروفون بأنهم ليسوا من أهل الإسلام حتى يسارعوا بالفتوى والخوض فى شريعته بل هم من أهل المذاهب العلمانية المختلفة التى بذلوا الطاقة فى نصرتها قبل أن يتمسحوا بالإيمان . لن نعتذر عن إسلامنا وشريعتنا أو نفقد عزة الإسلام والإيمان .

أما عن اتهام المسلمين وسبهم والطعن فى دينهم والدعوة إلى المزيد من كبتهم وتعطيل شريعتهم وتحقيرهم «وهو ما أعقب الحوادث المدبرة كجزء من المؤامرة وهدفها الأصلى» فنحن نرفضه ونعتبر أنه قد كشف عن النوايا الخبيثة عند الجميع ونضع كل مسلم مصرى أمام مسئولياته تجاه هذا الكيد الذى كشف وفضح عند الأقلية اللادينية المسيطرة والمهيمنة على المجتمع والسياسة . وفى نفس الوقت فإننا نرفض هذا الاتهام الكاذب بدون دليل فى وقت يتمتع فيه الطائفيون والمتعصبون الحقيقيون بكل حماية غير قانونية .. نرفض المساواة بين المعتدى المتآمر المستفز المتعصب وبين ضحايا المتعصب وهم شعب مصر المسلم وأجياله القادمة . نرفض أن تفرض الأقلية عداءها

للإسلام وتعرقل تطبيق شرعه ومناهجه وإعلاء شأن عقيدته من خلال تآمر حقير مع العلمانية والاستعمار ويتهم المسلمون ظلماً بنتائجه .

ومادمنا نتكلم بصراحة فإنه عندما تأخذ مجموعة من الأشخاص فى الحديث عن حرمان الأقلية من حقوقها السياسية فإننا نسأل من هو الذى حرمها ؟ أليس هو النظام الدكتاتورى الإجرامى لعبدالناصر الذى سحق وقتل المسلمين وحرمهم من حقوقهم وهم أغلبية الشعب المصرى ؟ وهل حرموا من حقوقهم حقاً ؟ إن الحرمان الوحيد هو الحرمان من الحقوق السياسية وهذا طال المجتمع بأسره منذ عهود سيطرة العلمانية على مقدرات البلاد . وعندما يطالب البعض الآن بالنصيب المزعوم فى الكعكة فإنه يحق لنا بل يجب علينا أن نطالب بحق الشعب والأغلبية لأن الحكم والنظام المسيطر ليس سوى التعبير عن العلمانية كما تعترف بذلك بل تعلن أبواقه .

والأخطر مما مضى هو أن أحداث الفتنة المزعومة والمؤامرة الحقيقية تتخذ الآن سلماً وتكأة لأحداث مقبلة تنطوى على المزيد من ضرب الإسلام كما قلنا وإعطاء المزيد من النصيب المفروض من الكعكة للطائفية المتعصبة لقاء تعاونها مع العلمانية الكافرة فى نصب الفخ والكيد المدبر للإسلام . هذا هو النصيب الذى يطلبون به ويدعون أنهم محرومون منه ويتهمون المسلمين بحرمانهم وهم فى الحقيقة يمهدون السبيل لكى يبرروا العطية التى سيأخذونها من العلمانية المهيمنة والتى سرقت هذا الوطن من الشعب المسلم . ولما كانت هذه هى أبعاد

بالسعار الأمنى الطليق . ونقول لهؤلاء لاتنخدعوا بسطوة المرتدين عن الإسلام والمنافقين لتسارعوا إليهم ناسين ماتزعمون من عشرة ومحبة فهؤلاء قد اقترب حسابهم على يد الشعب المصرى المسلم الثائر .

مشــكلة الأقليـــات

مثلما كانت القبائل الوثنية فى الماضى تخرج إلى الحرب بأصنامها فإن العلمانيين الذين يحاربون الاسلام يخرجون علينا بصنم يسمونه مشكلة الأقليات . وكلما ذكر الاسلام أو دار الحديث عن تطبيق الشريعة رفعوا هذا الصنم فوق الرءوس صائحين : الأقليات .. الأقليات . ويشاركهم فى ذلك نفر ممن تظاهروا فى الفترة الأخيرة بأنهم من زمرة المسلمين وأفسحت لهم صفحات الجرائد الحكومية والمعارضة كى يدبجوا مقالات يصفونها بالفكر الاسلامى لاهم لها سوى إشاعة البلبلة والفرقة وطرح القضايا الجانبية والتزوير الفكرى والتلاعب بالألفاظ تلاعب البيضة والحجر .

والغريب أن دعاة ومتزعمى مشكلة الأقليات المزعومة هذه لا يدركون أنهم إنما يرثون ويواصلون لعبة الاستعمار الأجنبى الذى رفع نفس المشكلة واتخذها ذريعة للتدخل فى البلاد الاسلامية يستوى فى ذلك قياصرة الروس وملوك الانجليز وجمهورية الفرنسيين وإمارات

المؤامرة فنرجو منهم أن يكفوا عن البكاء المصطنع وإدعاء المسكنة والاضطهاد لأن عناصر التعصب الذميم تلتقى مع عناصر اللادينية الحاكمة فى قهر الشعب وضرب دينه وراء ستار تدبير الفتن الطائفية المزعومة لتخرج منها بالنتائج المتفق عليها سلفاً .

إن الأحداث الأخيرة لم تكن سوى خطوة أخرى على طريق المؤامرة التى بدأت منذ تولى القيادة المتعصبة شئون الأقلية والسيطرة عليهم وإدعاء الحديث بإسمهم وهى مؤامرة تلتقى مع التدخل الاستعمارى الغربى والصهيونى فى شئون البلاد وتنسق مع العلمانية العميلة المهيمنة من خلال الفئات المرتدة والمنافقة والمتغربة والمدعية للإسلام من مشايخ السلطة ومفكريها «المستنيرين» ولا يحسبن أعداء الإسلام أنهم قد ربحوا فالله من ورائهم محيط وسيبطل كيدهم وينصر دينه والمسلمين ولو كره الكافرون . ونود أن نذكر المتنمرين الذين انتفضوا الآن بأنهم إنما يفعلون ذلك مستغلين إذلال الحكام للشعب وقهره وضرب الإسلام وتعقبه ، أى أنهم يستغلون مصيبة الإسلام ومحنته ليرفعوا رأس المطالبات والبغضاء فعليهم أن يتواضعوا فى دعاواهم بالمحبة والمودة والوطنية لأنهم إنما يأكلون لحم الشعب المسلم المسلوخ من سياط شرطة المستبدين والمقهور فى سجونهم ومحاكمهم والمحروم من أبسط حقوقه . ولننظر جميعاً فيمن هو الضحية فى شوارع مصر ومعابد من تلك التى تحرق ويدوسها الجند وكتب من المقدسة التى تداس بأقدام الكلاب المدربة ومن هو الذى يقتل ويذبح

الطلاينة وحتى الألمان والهولنديين والأسبان والبرتغال ومن بعدهم أجمعين الأمريكان بل والسوفييت الذين يحاربون الحركات الاسلامية بنفس التهمة على لسان عملائهم . ويكفى أن يدين العلمانيون أنفسهم بأنهم استمرار للاستعمار الأجنبى فهم كما قلدوا الأجانب فى كل شيء ورثوا عنهم الشعارات والدعاوى ومنها مشكلة الأقليات . بل لقد تورطوا فيما هو أسوأ . فالمستعمرون القياصرة والملوك والأمراء كانوا يتحركون تحت غطاء حماية الدين لأنهم رؤساء الكنائس فى بلادهم أما العلمانيون فهم يدعون فصل الدين عن الحياة ويعادون دين الأغلبية وهو الاسلام ويزدرونه ولايهتمون به ثم إذا هم فجأة من أشد المهتمين بالدين وشئونه وأحواله وأتباعه عندما لايكون دين الاسلام .

والحديث عن مشكلة الأقليات حديث يأتى على عكس دعوى العلمانيين الكاذبة والجوفاء من أنهم إحتكروا مايسمونه بالعقل فى مواجهة المسلمين الذين اختصوا بالخرافة والجهل وذلك لأن غرض اللادينيين على شتى مذاهبهم لهذه الدعوى لاينم إلا عن الجهل والغموض وانعدام الحجة والوضوح . فإذا سألت عن أى أقليات يتحدثون لفهمت أنهم فى الغالب الأعم يقصدون الأقليات الدينية فى بلاد المسلمين ولاسيما فى البلدان العربية .

فإذا قلت لهم ان الحديث عن الأقليات يجب أن يتضمن فى الوقت نفسه حديثا عن الأغلبيات لأن مفهوم الأقلية هو من المفاهيم التى لاتُفهم إلا على ضوء غيرها لأجابوك بأن الأغلبية لاتعنيهم لأن ليس

لها مشكلة . وإن سألت عن السب فى إنعدام المشاكل لدى الأغلبيات لقالوا بإنها أغلبية يعنى ألا مشكلة لها فى مواجهة الأقليات . وهذا المنطق الغريب الذى نعود إليه هو غاية ماينتهون عنده .

والأمر أغرب عندما نستفسر عن طبيعة المشكلة التى تعانى منها الأقليات وهل هى واحدة فى كل الأقطار والأمصار أم تتنوع باختلاف البلدان . إذ نجد أن العلمانيين يطرحون كلمة «مشكلة» على الناس جاعلين منها العنوان والمضمون فى نفس الوقت .

ويكتفون بالتلميح بدل التصريح موعزين إلى من يقرأهم بأن هناك مشكلة بالفعل طالما وصفوها هم بهذا الاسم وبأن هذه المشكلة لا تحتاج إلى بيان فهى واضحة وضوح الشمس فى كبد السماء . لكنها ليست واضحة أبداً وإذا حللنا مفهومهم لهذه المشكلة المزعومة فسنجد أننا أمام أكبر عملية نصب فكرى فى تاريخ هذه الأمة .

إن هذه المشكلة فى البلاد العربية لاتكمن فى الاضطهاد والمذابح وقطع الأرزاق وتحديد النسل والحرمان من الخدمات والاخراج من الدين كما يحدث للأقليات الاسلامية فى أماكن كثيرة دون أن يتحرك العلمانيون لاثارة هذه القضايا ولو بدافع الانتماء الانسانى العام . ولكن مشكلة الاقليات كما نستشف من كتابات العلمانيين أنفسهم تكمن فى اتجاهين غريبين . الأول هو إتجاه يمكن تسميته بالوهمى أو الافتراضى ويتعلق بوضع هذه الأقليات عندما تطبق الشريعة الاسلامية أو تصل الاتجاهات الاسلامية إلى الحكم . وهذا الطرح

غريب لأكثر من سبب . فحسب الأوضاع الراهنة يدرك أى مراقب أن تحقق أى من الأمرين شبه مستحيل وعلى فرض حدوثهما فهناك تجربة تاريخية ممتدة تؤكد أن أياً من الأمرين سواء أكان تطبيق الشريعة أو حكم الاسلام لم يسبب للأقليات أى ضرر بل عاشت هذه الأقليات فى ظله حتى وصلت إلى القرن العشرين ولم تنقرض كالمسلمين فى الأندلس أو فى بلغاريا العلمانية الشيوعية التقدمية اليوم . وعلى أى حال فإننا نستغرب أن تطرح مشكلة تسمى مشكلة الأقليات وتقوم الدنيا وتثار الجماهير من أجلها ثم يتبين أنها مشكلة غير حقيقية أو لامشكلة تقوم على افتراض صعب التحقيق فى المستقبل . وعلى فرض أنها مشكلة حقاً فلماذا يثيرها اللادينيون ولا تثيرها الأقليات نفسها ؟ هل لأن العلمانيين أكثر رحمة بالأقليات من أبناء الأقليات نفسها أم لأنهم أكثر إهتماماً بالأديان ؟ وإن كانوا كذلك فلماذا لا يظهرون نفس الاهتمام بدين الأغلبية الذى يتعرض للضرب والمحو والإذابة من خلال مشاركتهم هم فى عمليات العلمنة والتغريب والغزو الثقافى والاجتماعى ؟

أما الاتجاه الآخر الذى يتم من خلاله تحديد مشكلة الأقليات المزعومة فى الكتابات العلمانية فيمكن أن نطلق عليه الاتجاه الترفيهى وهو الاتجاه الذى يكشف بأن مشكلة الأقليات هى فى الحقيقة طموح أو طمع الأقليات .. ويقول هذا الاتجاه إن الأقليات محرومة من المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل الدول العربية حيث تسيطر الأغلبيات (حسبما يفترض) وعلة ذلك أنهم لا يصلون

إلى مناصب قيادية عليا فى السياسة والجيش والبوليس . ومن الواضح أن نظرة على أحوال الأقليات فى مصر والعراق مثلا تنفى تماما أسطورة عدم مشاركتهم فى الحياة الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية حيث يمكن الاشارة إلى سيطرتهم الفعلية على نواح معينة فى تلك القطاعات . أما بالنسبة للحياة السياسية فمن الجلى أنه فى ظل سيطرة نظم حكم الدكتاتورية الفردية والعميلة فإن الساحة السياسية مغلقة على الأغلبيات وإن كانت غير مغلقة تماماً فى وجه الأقليات إما بسبب اعتبارات خارجية أو داخلية أو أنهم يتمتعون بسيطرة معينة على هذه الساحة كما فى العراق وسيطرة شاملة ودموية كما فى سوريا تحت النظام العلوى .

وباختصار وكما أوضحنا فى هذين المثلين الموجزين فإننا لا نسلم كما يفعل غيرنا بوجود مشكلة للأقليات لمجرد أن البعض يلح على هذا الاسم ويطرحه فى الاعلام لمواجهة الحركة الاسلامية . ونصر على تحليل هذه المشكلة المزعومة ونبين أين تكمن وقد رأينا أنها حتى عند العلمانيين أنفسهم الذين انتحلوا الحديث باسم الأقليات مقلدين أسيادهم الاستعماريين لا تعدو أن تكون مشكلة إفتراضية تقع فى مستقبل مشكوك فى حدوثه أو مشكلة ترفيهية تحسينية تتعلق بطمع الأقليات إلى مزيد من العلو والتمكن فى ظل إنهيار الأغلبيات الاسلامية .

والأغرب من هذا وذاك هو الحلول المطروحة من جانب العلمانيين للمشكلة التى أثاروها . وهذه الحلول غريبة حقا بل

ومذهلة فى وقاحتها . إنهم لا يطلبون حلولًا إيجابية عملية للمشاكل المزعومة التى تعانى منها الأقليات كإختراع وسائل لزيادة تمثيلها السياسى مثلا بل على العكس يطرحون مانسميه بالحلول السلبية التى تتمثل فى ضرب الأغلبيات وإنهاء وجودها وكيانها الدينى حتى تحل مشكلة الأقليات بذلك . فإذا كانت المشكلة هى تطبيق الشريعة أو حكم الاسلام فالحل ليس فى البحث عن وضع الأقليات فى هذه الحالة بل فى رفض المبدأ نفسه ورفض تطبيق الشريعة وحكم الاسلام لصالح حكم فصائل اللادينيين اليمينية واليسارية . وإذا كانت المشكلة هى عدم حصول الأقليات على ما يتصورون أنه نصيبهم الشامل فى المجتمعات العربية ـ وهى مشكلة نلاحظ أنها موجودة فى ظل حكومات وأنظمة علمانية وليس إسلامية ـ فالحل ليس هو فى اعطائهم هذا النصيب فى ظل الحكم الاسلامى بل هو عندهم يكمن فى إلغاء حكم الاغلبيات الاسلامية التى تعتبر فى زعمهم المسئولة عن هذا الوضع الذى نشأ حقيقة فى الفترات الحديثة فى كنف أنظمة لا دينية . الحل بإختصار هو ضرب وتفكيك وتحجيم الأغلبيات كى تحل بذلك مشاكل الأقليات . أى بعبارة أخرى أن حل مشكلة الأقليات يكمن ليس فى تحسين وضعها (على فرض أنه وضع سيء وهذا مرفوض من ناحيتنا) بل فى ضرب وضع الأغلبيات الذى يصورونه على أنه وضع مهيمن وطاغ . وبترجمة أخرى فإن تصور العلمانيين لمشكلة الأقليات الدينية يؤدى إلى حلها عن طريق إلغاء

الأغلبيات الدينية مما يترك هذه الأقليات وحيدة فى الساحة ككيانات دينية ويلغى وضعها كأقليات (لأنه لن تصبح هناك أغلبيات) ويحولها إلى قوى مسيطرة على الساحة من الناحية الدينية بحكم تكاتفها وتعاونها وعلاقاتها الخارجية .

ولذلك فنحن نعنى ما نقول عندما نصفها بأنها أطماع الأقليات وليست مشاكلها وتآمر للادينيين ضد الاسلام والمسلمين تحت شعار الاهتمام بقضايا إنسانية مزعومة .

وقبل الدخول إلى رأينا فى هذا الطرح العلمانى نشير إلى موقف معين ومحدد لبعض ممن يتسمون بأسماء المفكرين الاسلاميين العصريين أو المستنيرين من هذا الموضوع ، إن هؤلاء يتصرفون بأسلوب يكشف عن أن الفكر هو آخر لفظ يمكن أن يتصفوا به إذا كنا نعنى بالفكر التدبر وإمعان النظر والنقد والتمحيص . فهؤلاء (عمارة وأبو المجد وخالد محمد خالد وهويدى كأمثلة حية ومنتشرة صحفيا) يقبلون بالتحديد والتكييف العلمانى للمشكلة المزعومة للأقليات على علاته دون البحث حتى فى مدى صحته أو خلفياته أو الأهداف المتوخاه منه . ثم ينطلقون أيضا إلى حل يشبه الحل العلمانى لكنه يستتر تحت اسم اجتهاد إسلامى . والحل عندهم لهذه المشكلة التى قبلوا وجودها دون مناقشة يكمن فى اتجاه تقديم ما يوصف بإجتهادات لا تقنع أحدا سواء من اللادينيين أو الأقليات . فالذميون يجب أن يسموا باسم المواطنين ويالها من فائدة ! فالمواطنون فى العالم العربى تفعل بهم أفاعيل

لم يجرؤ أحد على أن يفكر فى أن يفعل بعضها فى الذميين . ويبدأ شلال منهمر من الشعارات المبتورة الجوفاء (لهم مالنا وعليهم ماعلينا - فى أى حال وأى مجتمع ؟) مما يؤدى إلى المزيد من التعمية وإظهار الطرف الاسلامى فى موقع الجانى المعتدى الذى ينبغى عليه تقديم التنازلات كما لو كان قيصر ألمانيا المهزوم . وهذا هو بالفعل ماتسعى العلمانية إليه ولا عجب فى أن يكون لهؤلاء المفكرين مكانة كبيرة عند اللادينيين بل أن يقول شيوعى بارز إن الفكر الاسلامى المستنير يمهد لادخال الاسلاميين تحت مظلة اليسار !

إن موقفنا يتلخص ليس فى تقديم حل لمشكلة مزعومة والدخول فى مهرجان إطلاق تنازلات لاتقنع أحدا . بل إنه يسعى إلى محاولة توضيح أبعاد القضية . إننا لانرى هناك مجالا للحديث عما يسمى مشكلة الأقليات الدينية فى معزل عن مشكلة حقيقية هى مشكلة الأغلبيات الدينية أى الاسلامية . إن العلمانيين ومن يلف لفهم من الذين تطلق عليهم أسماء المسلمين العصريين وماشابه ينكرون فى سذاجة شديدة وجود مشكلة للأغلبيات لسبب واحد فقط هو أنها أغلبيات فكيف تكون لها مشكلة ؟ والرد عليهم نأخذه من نفس مذاهبهم فالشيوعيون منهم يقولون إن العمال والكادحين أغلبية لكنهم مسحوقون مستغلون والديمقراطيون يقولون أن الشعوب أغلبية لكن الحكام الطغاة يتحكمون فيها من خلال أقلية منتفعة تحيط بهم . فالحجة من كلام العلمانيين أنفسهم هى أن مجرد تحصل الأغلبية لايعنى إنتفاء المشاكل .

وإذا كانوا يتحدثون عن مشاكل للأقليات الدينية ويحددون هذه المشاكل وحلولها فى مواجهة الأغلبيات الدينية فإننا نقول لهم أين الحديث عن مشاكل وأوضاع الأغلبية ليكتمل طرحكم للقضية من جوانبها بل من جانبها الأساسى . والرد هو الصمت الذى يفترض ان الأغلبيات الاسلامية ليس لها مشاكل بل على العكس أنها حسب ما يفهم من كلامهم مسيطرة وظالمة إلى الحد الذى يتحتم معه ضرب طغيانها وتحطيمها لانقاذ الأقليات من بطشها . وهنا تنكشف اللعبة تماما على إنها موقف عداء مسبق ضد الاسلام يتظاهر بمصادقة الأقليات والدفاع عنهم كى يكسبهم فى الحرب المقدسة أو بالأصح غير المقدسة ضد الاسلام . فإن العلمانيين بهذا الطرح الذى أوضحناه لما يسمونه بمشكلة الأقليات وبتكييفهم لها على أنها تحل فقط عن طريق الأغلبيات التى لايرون لها مشكلة بل يرونها ظالمة - نقول إنهم بهذا الطرح يكشفون حقيقة اللعبة ألا وهى مشكلة العلمانيين أنفسهم فى مواجهة الاسلام .

ونرد عليهم بأن للأغلبية الاسلامية مشاكل عديدة وحقيقة وليست وهمية أو ترفيهية كتلك المشاكل التى إخترعوها للأقليات كى يثيروا الآخرين بها ضد المسلمين . إن الأغلبيات لا تحكم فى العالم العربى ولا يستطيع أى علمانى أن ينكر هذه الحقيقة وحقيقة عدم وجود أنظمة حكم إسلامية . والأغلبيات محرومة من أحزاب أو هيئات إسلامية تقودها والمؤسسات الدينية مضروبة وخاضعة للسلطات ومحجمة الوجود . والأغلبيات تفقد الاحساس بوجودها على

المستوى الدينى أو هويتها الاسلامية بمعناها الكامل سياسياً وإجتماعياً وفكرياً . والأغلبيات مفككة وممزقة بين عشرات التيارات اللادينية والاتجاهات الفكرية والثقافية العلمانية . وينحصر الوجود الدينى فى قطاعات إجتماعية وممارسات عبادية وأخلاقية متضائلة الحيز والنطاق . فالأغلبيات حسب هذه الرؤية ليست بالفعل أغلبيات إن على مستوى الوعى أو الممارسة الفعلية على العكس من الأقليات التى تتمتع بوعى وكيان إجتماعى مادى من خلال المؤسسات الكنسية المستقلة والمنظمة وتتمتع بقيادة دينية إجتماعية ذات إمكانية تحول مباشر إلى قيادة سياسية من خلال نفس المؤسسات .

وتكفى هذه اللمحة لإثبات أن الأغلبيات الاسلامية مطحونة ومضروبة من حيث هى إسلامية بل حتى إذا نظرنا إليها كمجرد أغلبيات عددية وهى ليست بالحاكمة أو المسيطرة أو الظالمة حتى يمكن تصويرها بأنها الخصم الأول التى تطرح مشكلة الأقليات المزعومة فى وجهه . وإذا كان الاتجاه الثانى فى الطرح العلمانى لمشكلة الأقليات يدعى بأن هذه الأقليات منقوصة الحقوق فعلينا أن نتذكر ونشير إلى أن الأغلبيات ضائعة الحقوق بل الوجود والكيان وأن المسئول عن نقصان حقوق الأقليات (وهو نقصان نرفض أن نسلم به دون مناقشة) هو الأنظمة العلمانية الحاكمة وليس الأغلبية المسلمة . وعلى هذا فالعدو الذى ينتقص من حقوق الأقليات يهدر تماما حقوق الأغلبيات هو نفس التيار العلمانى الذى يتباكى على حقوق الأقليات كى يتخذ منها ذريعة لتوجيه العداء ناحية الأغلبيات المسلمة .

وعلى هذا نرفض طرح أو فرض مشكلة الأقليات فى معزل عن مشكلة الأغلبيات كما يفعل اللادينيون ونرفض تكييف هذه المشكلة وإيجاد حلها فى ضرب هذه الأغلبيات وإنكار حقوقها فى العيش وفقا لتعاليم دينها وشريعتها ورؤيتها للحياة . ونرفض القول الساذج بأن الأغلبيات المسلمة طاغية لمجرد أن الحكام وأذيالهم يحملون أسماء إسلامية ونرفض تكييف مشكلة الأقليات فى اطار وهمى افتراضى مستقبلى أو ترفيهى طامع . ونرفض أن تتحول القضية إلى مسمار جحا يشهر فى وجه الأغلبيات المسلمة لمجرد ضربها وليس لصالح الأقليات كما يفترض . ونرفض أن يتحول اللادينيون فجأة إلى سماسرة يدعون الحديث باسم الأقليات ويخلقون لها قضية لا تحل ولا تسوى إلا بضرب المسلمين . كما نرفض الأسلوب الساذج والعميل الذى ينتهجه البعض بتصوير المسألة وكأنها قضية تنازلات مستمرة مطلوب من المسلمين المعتدين الظالمين تقديمها للأقليات المغلوبة على أمرها لأنها أقليات . إن أوضاع سوريا والعراق ولبنان وجنوب لبنان بل ومصر تبين بجلاء أن هذا الطرح فاسد ومضلل . إن الأقليات التى يزعم أنها مغلوبة على أمرها إستطاعت فى إحدى هذه البلاد مثلا أن توقف تطبيق الشريعة الاسلامية بمجرد التلويح بالاضراب والاحتجاج وفى بلد آخر تسيطر بالفعل على الحكم . وفى بلد ثالث تقود حرباً مسلحة ضروس متعاونة مع العدو الاسرائيلى والاستعمار العالمى ضد الأغلبية المسلمة وفى بلد رابع تتحد الأقلية الضئيلة مع الشيوعية الدولية والرأسمالية العالمية لفصل جنوب البلاد عن شمالها بل تطمع فى

حكم ذلك البلد الشاسع بأسره وفى البلد الأول تفكر قيادات الأقلية فى إقامة وطن لها يشطر البلد نصفين وقد قطعت فى ذلك شوطاً بعيداً كما يذهب غير المنتمين إلى التيار الاسلامى بل كما يصرح بعض القادة فى جلساتهم الخاصة .

إن المشكلة الحقيقية فى البلدان العربية هى مشكلة الأغلبيات المسلمة ومن خلال طرح وحل هذه المشكلة على أسس إسلامية يمكن فقط الحديث عن مشكلة للأقليات شريطة أن تكيف هذه المشكلة التكييف الصحيح من وجهة النظر الاسلامية ولا تتحول إلى سلاح فى يد العلمانيين لاستشارة الأقليات ضد الأغلبيات المسلمة كما لا تتحول إلى ورقة معاداة للتيار الاسلامى ورفض لحق الأغلبية فى التعبير عن ذاتها . والحديث المجرد عن مشكلة الأقليات مجرد دجل وإثارة سياسية . ولكن لانعدم بالطبع بعض العقلاء والحريصين الذين يقولون لنا أنه لابد للتيار الاسلامى إن أراد الوصول إلى الحكم بأية كيفية أن يتعامل مع الأقليات ويطمئنها ويكسب ودها أو على الأقل حيادها وأن ذلك لن يتحقق فى ظل الحديث عن الصليبية والنصارى وأهل الذمة والجزية كما أنه لن يتحقق من خلال شعارات عامة عن السماحة والإخاء .. إلخ ..

ونحن نرد على هؤلاء بنفس الهدوء والتعقل . إننا يمكن أن نصل إلى الحكم (لو كانت هذه القضية التى تشغلكم حقاً فى اشفاقكم علينا) من خلال الأغلبيات أو حتى من خلال إنقلاب عسكرى أو غير عسكرى ولعلكم تذكرون أن صديقكم العسكرى الخالد وصل

إلى الحكم من خلال بضع كتائب مشاة تحركت فى ليلة مظلمة بينما وقف هو وصديقه اللدود يستعدان لدخول السينما التى دخلها بالفعل صديق ثالث أصبح الرئيس المؤمن بعد الزعيم الخالد والمشير الأوحد ! وقضية كسب ود الأقليات لن تكون من خلال الشعارات الجوفاء وهذا صحيح . ونحن نسلم بأن تكون للأقليات مخاوف وهواجس لكننا نقول الأقليات وليس من يدعون التحدث باسمها أو بعض التيارات المنحرفة والطامعة بين صفوفها أو بعض المنهزمين من بين المسلمين . وهذه المخاوف ليست من طرف واحد إذ أن وجود الأغلبية فى حد ذاته لا يعنى أن تنعدم عندها المخاوف لاسيما إذا كانت الأغلبية فى حالة إنهيار يؤكدها العلمانيون أنفسهم بينما الأقليات فى حالة تكتل واستنفار وتعاون وثيق مع قوى خارجية ووضع خطط مستقبلية للسيطرة والتحول إلى أغلبيات عددية فعلاً .

الذى نسلم به هو المخاوف والهواجس الحقيقية (وليس المفترضة أو الترفيهية) للأقليات نفسها ولممثليها الحقيقيين دون استشارة أو نعرة عداء ضد المسلمين ونسلم مع ذلك بمخاوف حقيقية واقعية للاغلبيات المسلمة فى وجه ممارسات معينة للأقليات أو بالأصح لتيارات داخل هذه الأقليات وعند قياداتها . وهكذا فالقضية ليست قضية خوف من جزية أو الحديث عن الصليبية . إنها أعمق من ذلك . إنها قضية تحاور مباشر بين الأغلبية والأقلية من موقع تقهر فيه الأولى وتتمتع فيه الثانية بوضع أفضل أنظمة الحكم الراهنة . إنها قضية إبعاد العلمانيين والوسطاء الزائفين عن موقع اشعال العدواة بين

الأقليات غير المسلمة والأغلبيات المسلمة إنها قضية مشكلة الأغلبية الحقيقية التى نرى أن لها الأولوية على قضايا وهمية غير واقعية للأقليات . قضية الأغلبية المسلمة فى أن يكون لها وجود وكيان ووعى وإحساس بذاتها وتعبير سياسى وإجتماعى وفكرى فى وجه القهر والإرهاب والتشويه العلمانى . قضيية الأغلبية (ويفترض أيضاً أن تكون معها الأقلية) ضد الاستعمار الأجنبى والطواغيت المحليين والتغريب والعلمنة وتذويب القيم الدينية والأخلاقية . ومع تكامل **نهضة الأغلبية ــ وهى بطبعها أغلبية متخلفة ــ بسماحة وعظمة الاسلام** لن تكون هناك مشاكل للأقليات اللهم إلا عند الذين يكرهون الاسلام . وعلى سبيل النهضة فإن الحوار والتفاعل بين الممثلين الحقيقيين للأغلبية والأقلية (فى غير مسائل الدين والعقيدة) هو السبيل لتجاوز أى حساسيات فى اطار مشروع إسلامى شامل وحقيقى وليس تلك النسخ المشوهة التى يبشر بها مفكرو العصرية أو الاستنارة ذوى الميول العلمانية .

يا أقباط مصر .. لا تسمعوا لدعاة العلمانية !

يتلاعب العلمانيون فى مصر بالإعلام ليشكلوا العقول والإتجاهات وهم بذلك يقلبون المسائل والتصورات ويخفون القضايا الحقيقية ويظهرون قضايا وهمية ويحولون الضحايا إلى مجرمين معتدين . وقد كانت الضجة التى كلفوا بإحداثها حول الشريعة الإسلامية مناسبة تجلت فيها قدرتهم التزويرية التى رشحتهم للسيطرة على الإعلام الحكومى . ففى خلال حملاتهم الجنونية المتتابعة على الإسلام وشريعته ودعاته برزت بإلحاح مسألة تتعلق بموقف الأقباط من تطبيق الشريعة والأخطار التى تهددهم من جراء ذلك صاغه العلمانى الثرى ومن ورائه اليسار الرسمى ليرفعوه فى وجه الإسلاميين وكأنهم اكتشفوا عصا موسى التى ستبطل السحر الإسلامى .

وردد هذه الحجة وراءهم العديد من الإمعات الذين يرددون مايسمعون بلا تدبير . وهكذا تحولت القضية من إضطهاد وعرقلة الدعوة العامة إلى إقامة نظام إسلامى فى وجه النظام العلمانى إلى مؤامرة خطيرة يقوم بها البعض من المتطرفين لتحويل الأقباط إلى مواطنين من الدرجة الثانية تمهيداً لمصير غامض وأسوأ فى المستقبل . وببساطة تحول المعتدى عليهم وهم المسلمون إلى مجرمين وخلقت

ضحية مزعومة هم الأقباط وكان خالقو الجرم والضحية هم العلمانيين أو اللادينيين الذى لا يعرف أحد حقيقة عقيدتهم والذين انشغلوا بالدس والوقيعة .

وتكفينا الإشارة إلى أكاذيب العلمانيين المختلفة لتدل على كذب هذا التصور أيضاً . لكن الأمر يحتاج إلى بحث أعمق . فلماذا تثار قضية الأقباط المزعومة من منابر وأصوات لم يعرف عنها أنها قبطية ؟ ولماذا لايترك الأمر للضحايا المهددين بالإبادة على يد المسلمين المجرمين كي يتحدثوا ؟ ولماذا لايقول لنا أحد عن الجرائم البشعة التى ارتكبها المتطرفون ضد الأقباط مما يوحى باتجاهات مأساوية فى المستقبل المظلم ؟ ربما لأنه لاتوجد جرائم ولا يوجد متطرفون إلا فى عقول الذين فرحوا بالأكذوبة . إن الحركة الإسلامية شهدت انتعاشاً منذ سنوات تزيد على العشر وجذبت إليها الآلاف ونشطت فى أماكن يوجد بها الأقباط بجانب المسلمين ومع ذلك لم تحدث مذابح أو توترات تنبىء عن حقيقة نوايا هؤلاء المجرمين ضد الأقباط عند تولى الحكم حسب مايدعى العلمانيون . واللادينيون أنفسهم هم أول من يعترف بأن ماسمى بالفتن الطائفية كانت مفتعلة من السلطة لضرب التيار الإسلامى ومن أجهزة الأمن للحفاظ على سلطتها لإرهاب الحكام ودفعهم إلى أحضان حماتهم فى الغرب . والجميع يعرف دور الدعاة الإسلاميين المشهورين فى اخماد الفتن فى مهدها . فكيف يستدل اللادينيون على نوايا شريرة للإسلاميين تجاه الأقباط ؟ أم أنهم فقط يروجون الأكاذيب ويشعلون الفتن لدى البعض ؟ دون أن

يطالهم قانون الوحدة الوطنية الشهير ؟ وربما قيل أنهم يستندون فى شكوكهم وتنبؤاتهم إلى كتابات للحركة الإسلامية تكشف عن المصير الذى أعدته للأقباط أو تلميح إليه . وهنا أيضاً نتحداهم أن يخرجوا لنا شيئاً من هذا القبيل حتى من وثائق التنظيمات الإرهابية الجهنمية المزعومة التى تحدث عنها أمنهم وإعلامهم وحكمهم . لقد سمعنا أن المتطرفين الشياطين يكفرون المجتمع لكنهم يريدون الهرب منه بالهجرة إلى الجبال وسمعنا أن المتطرفين الجهنميين يخططون لقلب نظام الحكم الذى يفترض أنه من المسلمين وسمعنا عن قوائم خطيرة لشخصيات مطلوب اغتيالها لايوجد فيها مسيحى واحد وسمعنا عن تفجيرات لأمكنة حكومية بل ومساجد ولم نسمع عن نسف كنائس . وفى أسيوط أطلق المتطرفون المجرمون النار ليس على الأقباط الذين تمتلىء بهم أسيوط ولكن على الأبرياء المساكين جنود الحكومة وكلهم تقريبا من المسلمين . وبرأت محكمة أمن الدولة المتطرفين الخطرين على أمن المجموعة الشمسية ومجرة درب التبانة من تهمة الاعتداء على أرواح وممتلكات الأقباط .

وعلى الجانب الآخر حفلت الكتابات الإسلامية بالحرص على الوحدة الوطنية والمودة والمحبة بين المسلمين والأقباط وتبارى العلماء والكتاب فى الحديث عن حقوق أهل الكتاب ومكانتهم فى ظل الحكم الإسلامى . وتسابق الجميع إلى التذكير بالتسامح التاريخى والمعاشرة الممتدة إلى قرون .. إلخ . كل ماحدث هو أن الصحافة الإسلامية وجدت من واجبها فى فترات معينة أن تنبه إلى ظواهر سلبية فى المجتمع

القبطى كان أبرزها قيام الأنبا شنودة بعملية تكتل طائفى غريب على المجتمع المصرى فى وقت يمر فيه ذلك المجتمع بمراحل خطيرة من تطوره وسط الهزيمة وإفلاس نظام الحكم والمؤامرات الإستعمارية والتدهور الداخلى . ولسنا نظن أن الإنتقادات الموجهة للأنبا شنودة أو الإنتقادات له تعنى التآمر على الأقباط والتدبير لإبادتهم أو تحويلهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة . ذلك لأن السب والشتائم كانت ومازالت تطلق على علماء الإسلام الأموات والأحياء وضد كل ركن فى هذا الدين دون أن يهتم أحد بمصير المسلمين أو يرى فى ذلك حطاً من مواطنتهم بل وجد هذا السبب من يدافع عنه على أعلى المستويات على أنه تعبير عن الديموقراطية الرشيدة .

ليس هناك فى الممارسة أو الفكر مايوحى بالمصير المظلم الذى يؤكد العلمانيون (حاملوا الأسماء المسلمة) أنه ينتظر الأقباط على أيدى المسلمين . فهل هو فى دعوة تطبيق الشريعة ؟ إن الشريعة لن تكون سوى قانون عام يطبق على الجميع بمساواة وعدالة من خلال قضاء حر ومستقبل نزيه دون افتئات على أحد . والشريعة المنطلقة من تراث وطنى إسلامى وليس من مفاهيم غربية استعمارية ملحدة أو لادينية لاتعنى أن الإسلام كدين سيفرض على الأقباط . وإذا كانت تعنى ذلك فيحق للمسلمين أن يحتجوا بأن فرض القوانين الغربية عليهم سواء المستمدة من تصورات لادينية أو مسيحية غربية تعنى فرض الإلحاد أو الكاثوليكية عليهم . وسيكون للأقباط الحرية فى

تطبيق مايوجد لهم من تعاليم فى مجالات الأحوال الشخصية كما هو معمول به الآن .

أما عن إشاعة القيم الإسلامية فى المجتمع ومؤسساته فلا نظنه مما يغضب الأقباط أو يحولهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية . ولا نعتقد أن نشر الفساد والتفكك والإباحية والسرقة والنهب وضياع الكرامة وحقوق الانسان سيحول الأقباط إلى مواطنين من الدرجة الأولى . والأقباط أصحاب دين سماوى وليست هذه القيم بالغريبة عنهم ولا نظنهم يفضلون الكفر والتغريب على أن تسود هذه القيم مجتمعنا إذا جاءت عن طريق الإسلام . وصياغة الفكر والثقافة والاعلام والتعليم بالهداية الاسلامية لا تعنى أن الأقباط سيتحولون إلى الإسلام لأنهم مكثوا على دينهم أربعة عشر قرناً فى ظل حكم إسلامى ولم يفرض عليهم الدين أو يكتب لهم الإيمان الإسلامى فى مجتمع كان الدين يحكم ثقافته وفكره وممارسته .

وقد صيغ المجتمع بالاسلام فى عصور تاريخية بعيدة وقريبة دون أن يعنى ذلك القضاء على عقيدة الأقباط . ولا نظنهم يفضلون سيادة قيم الأجانب والمستعمرين لمجرد أنهم يكرهون الإسلام . وهذا هو مايروج له اللادينيون الذين يحملون أسماء إسلامية .

وما الذى يعنيه النظام الإسلامى بالنسبة للأقباط ؟ هل سيحرمون من العمل أو التعليم أو الكسب أو التملك أو التنقل أو هل تهان حرياتهم وكرامتهم وتستباح أعراضهم ؟ الإجابة هى بالنفى كما يعلم

الجميع . هل سيعزلون عن المسلمين ويفصلون إلى مناطق خاصة كالجيتو والمستعمرات كما حدث لليهود وسط مسيحيى الغرب وللزنوج وسط المسيحيين البيض فى جنوب أفريقيا ؟ هل سيبادون كما أبيد ملايين المسلمين فى الأندلس وغيرها من بلاد أوروبا التى عرفت الإسلام لفترات من تاريخها ؟ هل سيحرمون من المشاركة فى الحياة العامة والكتابة والتأليف والبحث والتدريس والعلاقات الطيبة المتواصلة مع المسلمين ؟ هل ستقطع أواصر الجيرة والصداقة ؟ هل سيفصلون من المناصب الحكومية وستمتلك محلاتهم ويمنعون من التجارة ؟ هل سيطردون من الجيش والشرطة ويصبحون محل الشك والتهمة ؟ هل يصبح الأقباط صبيحة تطبيق الشريعة أو إعلان الحكم الإسلامى ليجدوا الكنائس مدمرة والأديرة منهوبة وليواجهوا بفرمان يعلن تحويلهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية ؟ ولا داعى للإجابة على هذه الأسئلة .

ماهو الهدف إذن من وراء الإثارة الكاذبة . إن الأقباط ليسوا إلا مواطنين مصريين يعيشون مع مواطنين مصريين آخرين هم المسلمون يشكلون غالبية سكان البلاد . وفى ظل الشريعة والحكم الإسلامى الذى عرفته البلاد فى أطول فترات تاريخها والذى لم يضرب إلا فى ظل الاستعمار الأجنبى الأوروبى ، لن يكون هناك تغيير ولا عزل لفئة قبطية أو غير قبطية اللهم إلا لأعداء الإسلام الصريحين من الملاحدة أو عملاء الغرب . إن دعوة الحكم الإسلامى بتحويل الأقباط إلى الدرجة الثانية كما يكذب اللادينيون المنافقون بل هى دعوة لإحياء المجتمع المصرى بالإيمان الإسلامى للغالبية مع الدعوة فى نفس الوقت إلى أن يتمسك المسيحى بدينه . فلسنا نحن الذين نرى فى تدين المسيحى وتخلقه بأخلاق نبى المسيحية خطراً على المسلمين أو إنزالاً لمواطنتنا وهى دعوة إلى حكم الوطن وتوجيهه ونهضته وحل مشكلاته الاجتماعية والسياسية والفكرية بالشريعة والتعاليم الإسلامية التى لاتضير الأقباط ولا تحرمهم حقوقهم ولا تبطل دينهم .

وبقى أن نوجه كلمة للإمعات الذين انطلقوا فى الصحف الحكومية وغير الحكومية يتباكون على الأقباط وماسيحدث لهم . نقول لهم وفروا دمعة لمصير المسلمين الذين أنتم محسوبون عليهم ولو بمجرد الأسماء . قبل أن تتحدثوا عن اضطهاد وهمى للأقباط تحدثوا عن اضطهاد واقع لأغلبية الشعب المصرى . تحدثوا عن عشرات الشباب المسجون مدى الحياة بتهمة الإسلام وعن المساجد المسروقة والمغلقة . تحدثوا عن الأوقاف المنهوبة وعن فرض الصمت على الأزهر والتلاعب بمفاهيم الدين وتزويرها من خلال الإعلام الرسمى . تحدثوا عن قانون الأحوال الشخصية غير الإسلامى الذى فرض على الشعب ليفكك الأسر ويشيع البغضاء فى وقت لا يستطيع فيه أحد أن يوجه ولو كلمة نقد إلى قوانين غير المسلمين فى هذا المجال حتى ولو أدت إلى شقاء الغالبية منهم . تحدثوا عن الهجوم ليل نهار على دينكم وعقيدتكم بحيث لم يخل ركن ولا جزء من هذا الدين دون أن يتعرض على مدى الأسابيع الماضية من طعن وسخرية فى أبرز صفحات الإعلام الرسمى دون أن يسمح لرد بالنشر . تحدثوا عن

الأصوات اللادينية القذرة التى استجلبت من كل مكان والتى استخرجت من القبور وكلفت بالهجوم على هذا الدين .

أليس هذا اضطهاد ؟ وماذا عن منع الحريات والتشويه المتعمد لأفكار دعاة الإسلام وشبابه وماذا عن محاولات الوقيعة بين فئات الأمة المسلمة ؟ أليس هذا اضطهادا ؟ ومع ذلك فقد عمى الإمعات عن هذا كله وسكتوا عنه وصاروا باكين خائفين على ماأسموه مصير وحقوق الأقليات . ونقول لهم تباكوا أولًا على مصير الأغلبيات التى أنتم منها بالاسم والتى لم تصبح أغلبيات ليس بفضل تحديد النسل بل بفضل التفكك والتشتت وفقدان الهوية والعقيدة والشعور بالهوان .

إن رفع ورقة مشكلة الأقباط الموهومة فى وجه التيار الإسلامى ليس أكثر من حيلة لا تنطلى على أحد . ولا يمكننا أن نظل أبد الدهر مواجهين بهذه الحجة الزائفة مرددين نفس الكلمات عن تسامح الإسلام . إلخ . إن هذا لن يجدى شيئا لأن من يرفعون هذه التهمة فى وجوهنا لا يريدون المعرفة بل الفتنة والطعن والإثارة . ولعلنا نتساءل عن قوانين الوحدة الوطنية التى سكتت عن هؤلاء الطاعنين فى الإسلام صراحة لنقول اننا نحن الضحايا ولسنا المعتدين . ولو كان اللادينيون والإمعات صادقين لذهبوا إلى الأقباط وشرحوا لهم إنسانية موقف الإسلام ولأظهروا تعاطفاً فى نفس الوقت مع مصير المسلمين الذين يقولون (كذباً) أنهم منهم . لكنهم أكتفوا بالإثارة من على صفحات الجرائد تنفيذاً للأوامر . إن الغالبية العظمى من الشعب المصرى هى الآن التى تعيش فى الدرجات الدنيا وليس البعض ممن لهم هيئات داخلية وخارجية تدافع عنهم وتهتم بمصيرهم .